

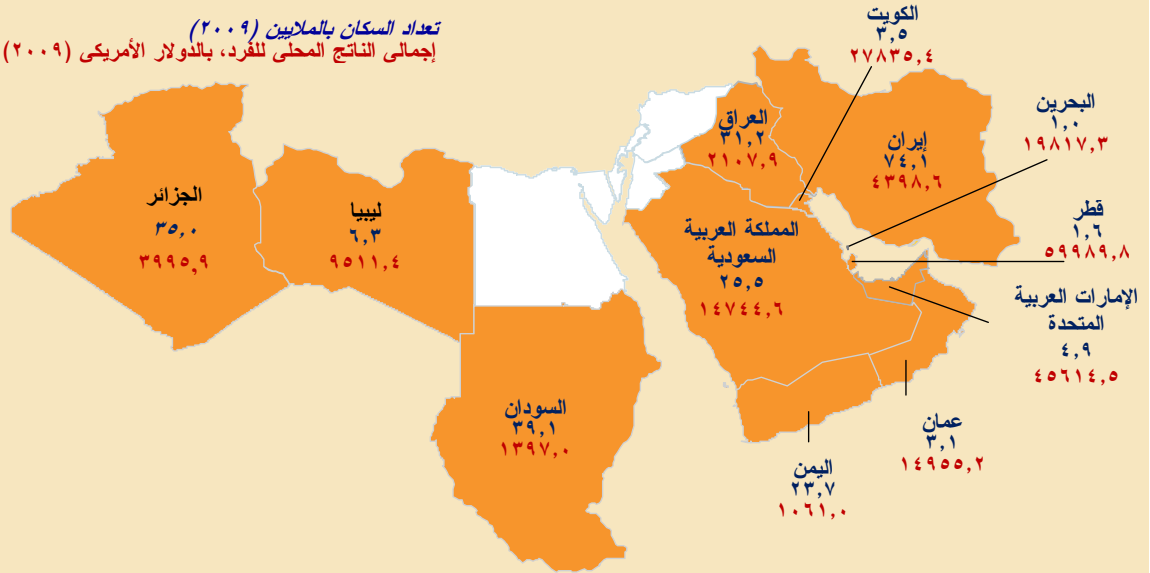
## ١ - البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

### وأفغانستان وباكستان: مهياة للتركيز على التحديات متوسطة الأجل<sup>١</sup>

#### نظرة سريعة

مع انتعاش أسعار النفط، يُتوقع أن تشهد بلدان MENAP المصدرة للنفط تحسنا ملحوظا في أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. فمن المتوقع أن يتحسن النشاط غير النفطي، وإن كان بصورة أكثر تدرجا، مع موازنة حجم الطلب الخاص المتواضع باستخدام السياسات الداعمة. وسيظل من الملائم في كثير من البلدان أن تظل سياسات المالية العامة والسياسات النقدية تيسيرية خلال العام القادم، على أن تراعى المراقبة الدقيقة لما قد ينشأ من ضغوط تضخمية. وبعد عام ٢٠١١، ينبغي العمل على ضبط أوضاع المالية العامة في كافة البلدان تقريبا حتى تتمكن من مواجهة تحديات المدى المتوسط من حيث ضمان استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من قطاع الهيدروكربونات ودعم تنمية القطاع الخاص. وينبغي أن تكون أولويات القطاع المالي مركزة على تخفيف الطابع الدوري الذي يتسم به الإقراض المصرفي، وتعزيز معايير السيولة، ومعالجة قضايا المؤسسات المؤثرة على النظام المالي، وتحسين أطر تسوية أوضاع البنوك المتعثرة، مع تهيئة الظروف لإرساء نظام رقابي أقوى وأكثر فعالية. وسوف يعتمد تطبيق كل استراتيجية يتم تحديدها على مرحلة التطور المصرفي في كل بلد ومدى تأثره بالأزمة المالية العالمية.

تعداد السكان بالملايين (٢٠٠٩)  
إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالدولار الأمريكي (٢٠٠٩)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وبرنامج Microsoft MapLand  
ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

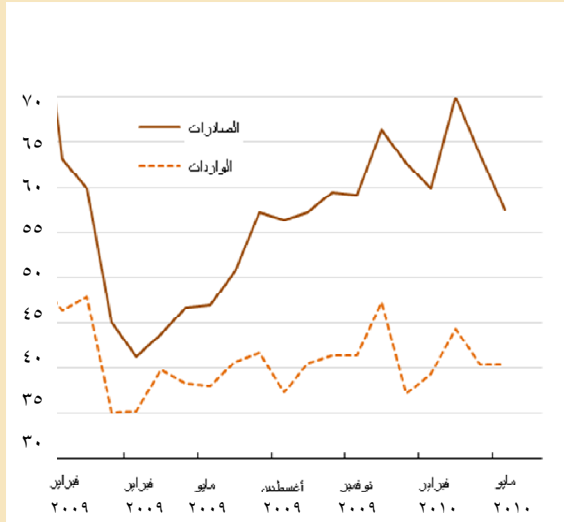
<sup>١</sup> إعداد أدولفو باراهاس مع مساهمات من فرق خبراء الصندوق المختصين بشؤون البلدان المعنية .

## ويستمر التعافي بعد الأزمة

دون مستواه الممكن في المدى الطويل – نظرا لعدم اليقين المحيط بأفاق الاستثمار الخاص وأوضاع التمويل، سواء على في الداخل أو الخارج – لكنه سيظل يستمد قوته من الدعم الذي تقدمه سياسات المالية العامة.

ومن المتوقع حدوث تحسن ملحوظ في الأرصد الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٢٣% في ٢٠١٠ وبأكثر من ٣% في ٢٠١١. وقد ظهرت بوادر التحسن بدءا من الربع الثاني من ٢٠١٠، مع الارتداد الإيجابي للصادرات الشهرية حتى تجاوزت المستويات المنخفضة التي بلغت في فبراير ٢٠٠٩ بنسبة ٤٠% تقريبا، وزادت بكثير على مستوى الواردات التي ظلت ثابتة على وجه العموم خلال نفس الفترة (الشكل البياني

الشكل البياني ٢-١:  
الصادرات تتجاوز الواردات  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



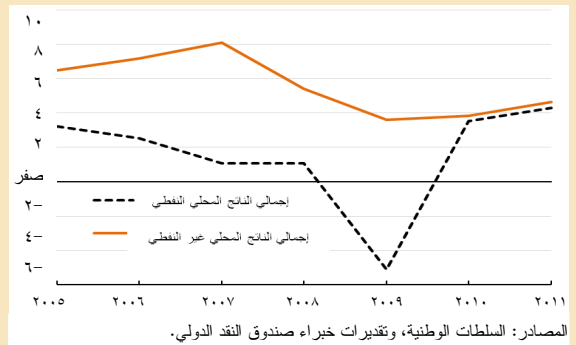
المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة.

<sup>٢</sup> يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد أكتوبر ٢٠١٠) أن يصل متوسط أسعار النفط في ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى ٧٦,٢٠ دولارا و ٧٨,٧٥ دولارا للبرميل، على الترتيب، حسب الأسعار في أسواق العقود الآجلة.

يُتوقع استمرار التحسن في وتيرة النشاط الاقتصادي على مستوى بلدان MENAP المصدرة للنفط ككل. فعلى أثر الارتداد الإيجابي الذي شهده الطلب العالمي، يُتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخام ليصل إلى ٢٥ مليون برميل يوميا في ٢٠١٠ و ٢٦ مليون برميل يوميا في ٢٠١١. وبالتالي، سيسجل إجمالي الناتج المحلي النفطي معدلات نمو تتراوح بين ٣,٥% و ٤,٢٥% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. غير أن معدلات النمو هذه لا تزال دون المستويات المسجلة قبل الأزمة، كما أن إنتاج النفط الخام لا يزال أقل من المستوى المسجل في عام ٢٠٠٨.

ورغم أن اتباع سياسة مالية معاكسة للاتجاهات الدورية في بعض البلدان قد وفر للنشاط غير النفطي حماية كبيرة من مخاطر التطورات السلبية في عام ٢٠٠٩، فمن المتوقع ألا يشهد هذا النشاط سوى تحسن تدريجي بمقدار نقطة مئوية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (الشكل البياني ١-١). وسيظل نمو القطاع النفطي في معظم البلدان

الشكل البياني ١-١:  
قطاع النفط يقود الطريق نحو تعافي النمو  
(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

القاعدة هو حالة دبي حيث لا تزال هذه الفروق كبيرة منذ أعلنت مجموعة "دبي العالمية" تأجيل مدفوعات الديون في نوفمبر ٢٠٠٩، رغم اتفاقات إعادة الهيكلة المبرمة مع معظم الدائنين (الإطار ١-٢). ولم يقع على المنطقة تأثير يُذكر بسبب التوترات التي شهدتها الأسواق المالية في أوائل ٢٠١٠ من جراء أزمة الديون السيادية الأوروبية. غير أن بنوك المنطقة لا تزال معرضة لمخاطر التغييرات في الأوضاع العالمية حسب درجة اعتمادها على أسواق الائتمان الدولية.

وقد استمر تعافي أسواق الأسهم في المنطقة بعد المستويات المنخفضة التي بلغت خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ١-٥). غير أن التعافي لم يكتمل بعد في أعقاب أحداث بنك ليمان؛ فرغم أن مؤشر ستاندرد آند بور ٥٠٠ قد استعاد ٨٨% من مستواه اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٨، فقد تراوح التعافي في أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي بين ٤٧% (الكويت) و ٧٢% (قطر والمملكة العربية السعودية). ويرجع جانب كبير من هذا التعافي غير الكامل إلى التغييرات في كل من أسعار النفط والتدفقات الرأسمالية الداخلة - وكلاهما شهد انخفاضات حادة في ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يحقق تعافياً جزئياً وحسب مع نهاية عام ٢٠١٠. ويبدو أن أسواق مجلس التعاون الخليجي الأخرى قد انفصلت عن سوق دبي، مما يشير إلى أن المشاركين في السوق قد أصبحوا أكثر تمييزاً بين الأسواق، حتى داخل مجلس التعاون الخليجي. فمنذ أحداث مجموعة "دبي العالمية"، قل الارتباط بالفعل بين فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان بين مؤشرات أسواق الأسهم في كل من أسواق دول المجلس الأخرى وسوق دبي.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> راجع تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (عدد مايو ٢٠١٠) الصادر

عن صندوق النقد الدولي،

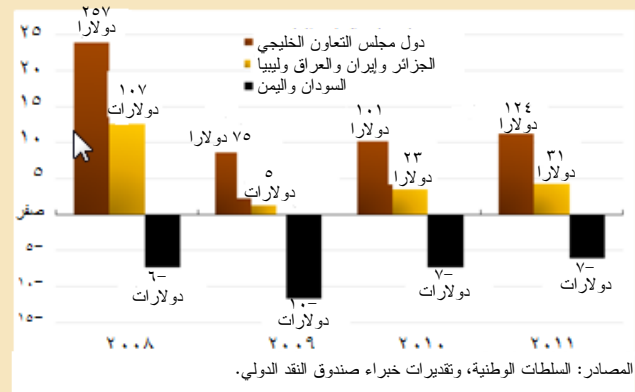
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2010/mcd/en/g/mreo0510.htm>.

١-٢). ومن منظور العام الكامل، يُتوقع أن تحقق الصادرات ارتفاعاً بنسبة ١٩% في عام ٢٠١٠، ثم ارتفاعاً أكثر اعتدالاً بنسبة ١٠% في عام ٢٠١١، متخطية آنذاك حاجز التريليون دولار أمريكي. وبالتالي، يُتوقع أن يرتفع فائض الحسابات الجارية الخارجية من ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٠ مليار دولار

الشكل البياني ١-٣:

تحسن أرصدة الحسابات الجارية يشمل بلدان المنطقة

(% من إجمالي الناتج المحلي وبمليارات الدولارات الأمريكية)



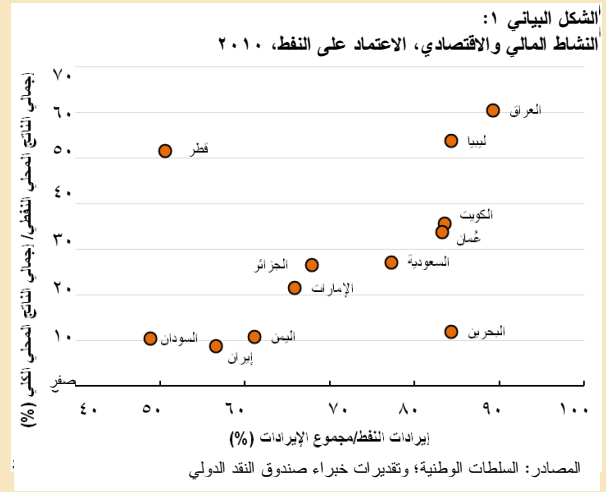
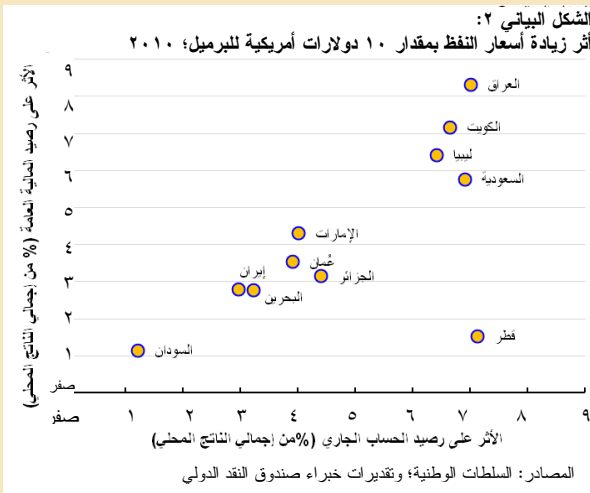
في ٢٠١٠ ثم ١٥٠ مليار دولار في ٢٠١١. وسيكون الارتداد الإيجابي كبيراً أيضاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعادل ٥٠ مليار دولار أمريكي تقريبا في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (الشكل البياني ١-٣). ومع ذلك، تظل النتائج المتوقعة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ شديدة الحساسية لتطورات أسعار النفط (الإطار ١-١).

وقد حدث تحسن ملحوظ في أوضاع التمويل الخارجي للمقترضين في المنطقة، ولم تتعرض لتأثير يُذكر حتى الآن بسبب الصدمات الإقليمية أو العالمية. فمنذ صيف ٢٠٠٨، حدث انخفاض عام في فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي في دول مجلس التعاون الخليجي - بما يتراوح بين ٥٠ و ١٨٠ نقطة أساس (الشكل البياني ١-٤). وكان الاستثناء من هذه

## الإطار ١-١:

## الاعتماد على النفط: مقارنة بين بلدان المنطقة

رغم أن بلدان MENAP المصدرة للنفط قد تمكنت إلى حد كبير من تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية الأكثر حدة، فإنها لا تزال تواجه موطن ضعف كبيرة، الأمر الذي يُعزى في معظمه إلى اعتمادها المستمر على النفط. وهناك تباين كبير في هذه المجموعة من البلدان بين مساهمة النشاط المرتبط بالنفط في إجمالي الناتج المحلي الكلي، إذ تتراوح بين أقل من ١٠% في إيران واليمن وحوالي ٣٠% في أربع من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي – وهي الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة – وأكثر من ٦٠% في العراق. غير أن جميع البلدان تحصل على نصف إيرادات المالية العامة على الأقل من قطاع الهيدرو كربونات (الشكل البياني ١).



وبالتالي، لا تزال هذه البلدان معرضة بشدة لمخاطر التغيرات في أسعار النفط. إذ تشير التقديرات إلى أن تقلب متوسط أسعار النفط بمقدار ١٠ دولارات للبرميل على مدار عام<sup>١</sup> قد يؤثر على الحسابات الجارية الخارجية وحسابات المالية العامة المجمعة لهذه البلدان بمقدار ٨٨ مليار دولار و٧٥ مليار دولار على الترتيب. وفي دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، يبلغ الرقمين المقابلين ٥٩ مليار دولار و٤٨ مليار دولار أمريكي. وقد تكون هذه التأثيرات جسيمة إذا ما قيست كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢).

<sup>١</sup> وفقا للسلوك التاريخي خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٩، يوجد احتمال بنسبة ٦٦% في أي سنة بأن يتغير السعر بما يعادل ١٠ دولارات للبرميل.

### آخر المستجدات في إعادة هيكلة ديون مجموعة "دبي العالمية"

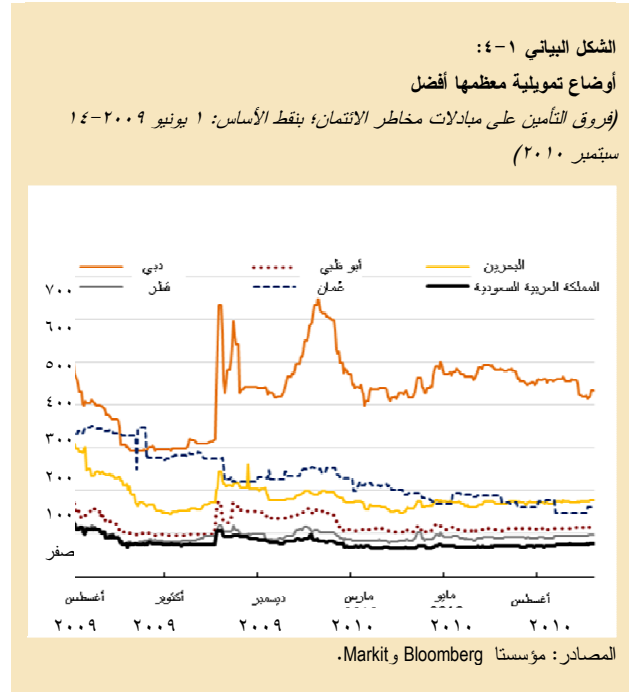
في ٩ سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت شركة "دبي العالمية القابضة" أنها توصلت إلى اتفاق مع دائنيها على شروط لإعادة هيكلة ديون قدرها ٢٤,٩ مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الاتفاق بعد تسعة شهور من طلب الشركة تجميد مدفوعات سداد ديون السندات والديون المصرفية المستحقة عليها – إلى جانب المدفوعات المستحقة على الشركات العقارية التابعة لها (كشركة "نخيل").

وينطوي الاتفاق على اتخاذ إجراءات من جانب البنوك وحكومة دبي:

- قبلت البنوك الحصول على هامش ضمان على قروضها الممنوحة لشركة "دبي العالمية" وقدرها ١٤,٤ مليار دولار أمريكي، من خلال تمديد آجال الاستحقاق إلى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، مع تجديد القروض المستحقة على شركة "نخيل" بأسعار السوق.
- في المقابل، تضخ حكومة دبي أموالاً جديدة قدرها ٩,٥ مليار دولار (في كل من شركة "دبي العالمية" وشركة "نخيل") وتحوّل هذه الأموال، مع قروضها القائمة بالفعل وقيمتها ١٠ مليار دولار، إلى أسهم.
- تسدّد المبالغ المستحقة لحملة السندات بالكامل (١,٨ مليار دولار) وفي الوقت المحدد.
- يحصل الدائنون التجاريون بالتدريج على المتأخرات المستحقة لهم من شركة نخيل.

ومن شأن الدعم المالي المقدم من حكومة دبي أن يساعد شركة "نخيل" على استكمال مشروعاتها قيد التنفيذ. ومن المتوقع أن يؤدي البيع المنظم لهذه العقارات حتى عام ٢٠١٨ إلى توليد أموال كافية لسداد القروض المعادة هيكلتها في تاريخ الاستحقاق.

<sup>١</sup> المؤلف هو غابرييل سنسبرينر. راجع أيضا *Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead: An Update*, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2010/dp1002.pdf>



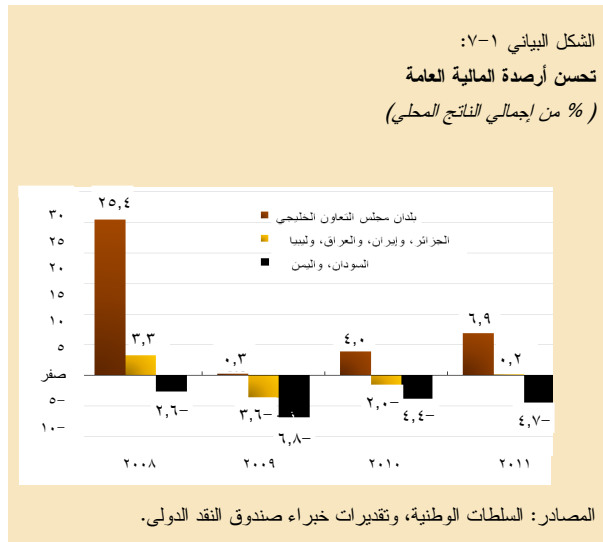
البياني ١-٦). ففي المملكة العربية السعودية، يواصل التضخم ارتفاعه المستمر منذ أكتوبر ٢٠٠٩، حيث زاد من ٣,٥% إلى ٦,١% في أغسطس ٢٠١٠. وفي اليمن، تسارع معدل التضخم من مستواه المنخفض البالغ ١% في أوائل ٢٠٠٩ ليصل مؤخرا إلى مستوى الخانتين تقريبا، بينما شهد ارتفاعا مطردا في السودان من أدنى بقليل من ٩% في أغسطس ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٥% في يونيو ٢٠١٠. وفي إيران، سار معدل التضخم في اتجاه هبوطي قوي طوال عام ٢٠٠٩، فانخفض من ٣٠% في أواخر ٢٠٠٨ إلى ٧% في نهاية ٢٠٠٩، لكنه بدأ في الارتفاع ليصل إلى ١٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

ولا يزال التضخم منخفضا بوجه عام في بلدان MENAP المصدرة للنفط، حيث تسجل معظم هذه البلدان معدلات منخفضة من خانة واحدة. غير أن الأداء متفاوت إلى حد كبير بين هذه البلدان (الإطار ١-٣)، وقد تتغير الأوضاع بسهولة مع ارتفاع الأسعار المحلية تأثرا بانتعاش أسعار السلع الأولية الدولية<sup>٤</sup> أو سريان الأثر المتأخر لتخفيضات أسعار الصرف الاسمية، أو مع بدء تصاعد الضغوط التضخمية تأثرا بتعافي الطلب المحلي. وقد ارتفع في الآونة الأخيرة بالفعل معدل التضخم في بعض البلدان (الشكل

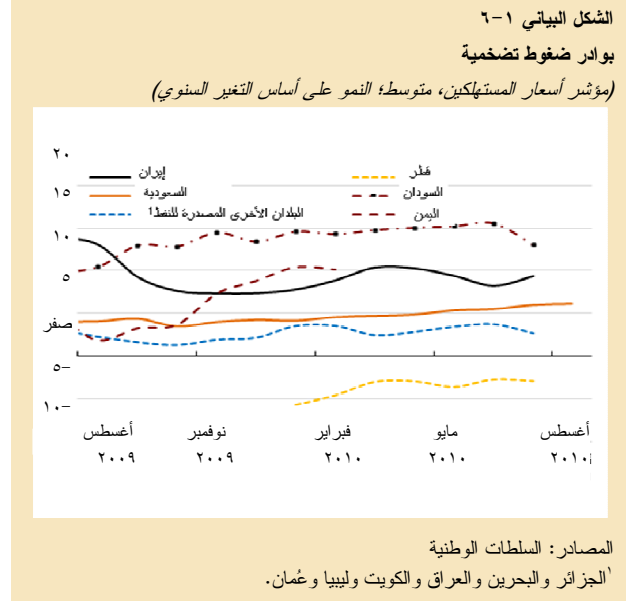
<sup>٤</sup> وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي ارتفعت مؤشرات أسعار السلع غير الوقود وأسعار الأغذية والمشروبات في يونيو ٢٠١٠ عن مستوياتها في ديسمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٢٧% و ١٤% على الترتيب.

الدلائل ما يشير إلى وجود نشاط قادر على الاستمرار ذاتيا في القطاع الخاص أو إلى دخول الاقتصاد في حالة من النشاط المحموم. وبعد عام ٢٠١١، ينبغي أن تتحول معظم البلدان إلى ضبط أوضاع المالية العامة في سياق التصدي للتحديات الحاسمة على المدى المتوسط. وقد بدأ بالفعل ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان التي تفقر إلى الحيز المالي الكافي (لا سيما في إيران والسودان واليمن).

ومع انتعاش أسعار النفط والنشاط غير النفطي، من المتوقع حدوث تحسن في أرصدة المالية العامة في بلدان MENAP المصدرة للنفط (الشكل البياني ١-٧). ويكون التحسن كبيرا بوجه خاص في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقدر بنحو ٧ نقط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١١. غير أن هذا الاتجاه الكلي يخفي قنرا كبيرا من عدم التجانس في مواقف المالية العامة مقيسة برصيد المالية العامة الأولي غير النفطي – أي باستبعاد الإيرادات النفطية، وصافي الدخل من الفوائد، والإنفاق الإلزامي<sup>٥</sup> (الشكل البياني ١-٨).



<sup>٥</sup> في الكويت، على سبيل المثال، تُستبعد أيضا التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وإعادة رسملة نظام الضمان الاجتماعي.



وفي تاريخ أقرب، أبرزت الاضطرابات التي شهدتها أسواق القمح الدولية مدى تعرض البلدان المصدرة للنفط لمخاطر التغيرات في أسعار السلع غير النفطية. وقد تسبب ذلك في ارتفاع حاد بنسبة ٨٥% في أسعار القمح منذ أوائل يونيو إلى أوائل أغسطس ٢٠١٠، الأمر الذي يُتوقع أن يسفر عن أثر مباشر يعادل مليار دولار تقريبا على فاتورة واردات بلدان MENAP المصدرة للنفط كمجموعة. وتشير التوقعات إلى آثار كبيرة يتعرض لها ميزان المدفوعات في بلدين على وجه الخصوص في عام ٢٠١٠، بالقياس إلى إجمالي الناتج المحلي، وهما اليمن (٥,٥%) والجزائر (٤,٤%). ويمكن أن يترتب على ذلك أثر تضخمي محتمل كبير، نظرا لأن الوزن الترجيحي للقمح يبلغ ١١% في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في البلدين.

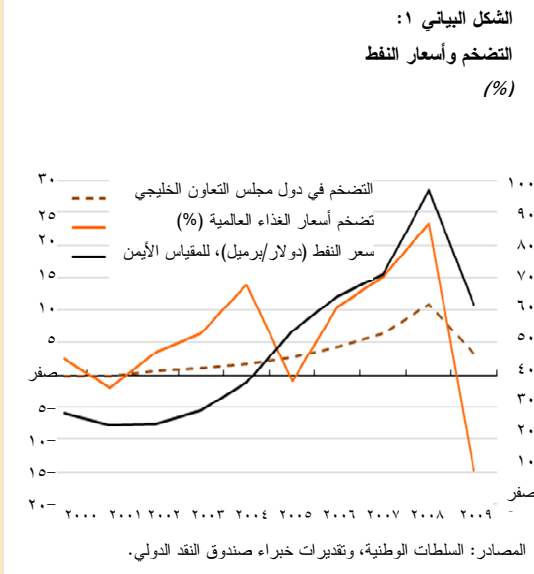
### ضغوط أقل على الموازنات الحكومية

اتخذت معظم بلدان MENAP المصدرة للنفط موقفا ماليا ملائما بوجه عام خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وينبغي أن تظل سياسة المالية العامة محتفظة بمنهجها التوسعي في البلدان التي يتوافر لديها الحيز المالي الكافي (لا سيما في مجلس التعاون الخليجي والجزائر)، ولم يظهر فيها من

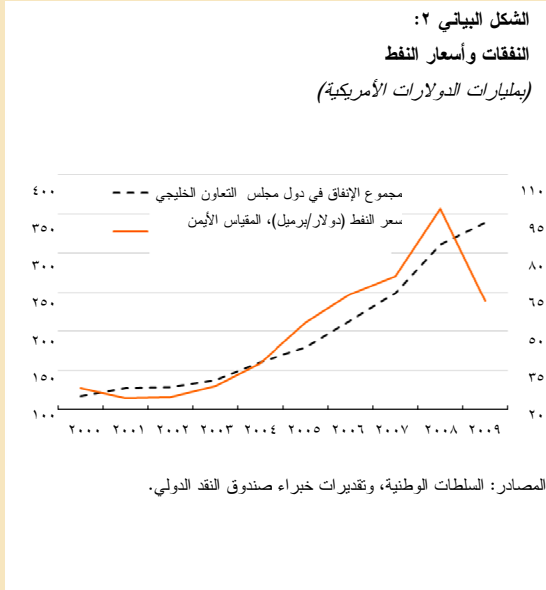
## الإطار ٣-١

## ديناميكية التضخم مؤخرا في دول مجلس التعاون الخليجي

كانت دورة النفط هي المحرك الرئيسي لمستويات التضخم والفروق بين معدلاته في دول مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود عوامل مؤثرة أخرى مثل أسعار الغذاء في الأسواق الدولية والتدفقات الرأسمالية الداخلة.



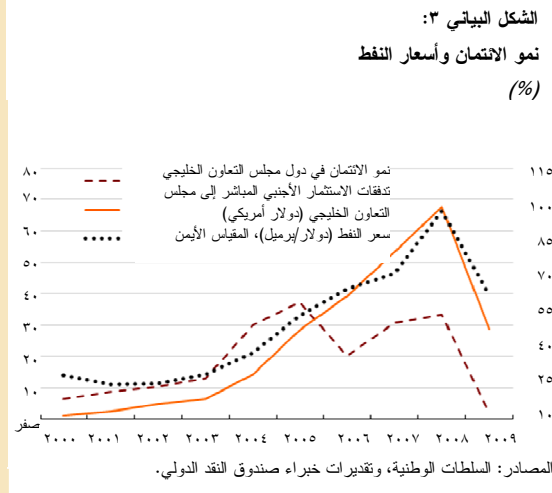
فقد تميز التضخم باتجاهين رئيسيين في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٣. أولاً، حدث ارتفاع تدريجي في التضخم الكلي من مستوى الصفر إلى ذروة تجاوزت ١٠% في ٢٠٠٨، ثم انخفض عاد إلى الانخفاض مسجلاً ٣,٢% في ٢٠٠٩ (الشكل البياني ١). ثانياً، زادت الفروق بين معدلات التضخم – بما يعادل ٥٠% تقريباً في المتوسط – لتتجاوز ١١ نقطة مئوية بين البحرين وقطر، وبين المملكة العربية السعودية وقطر في عام ٢٠٠٥. وقد يكون ذلك مثيراً للدهشة في ظل تزايد الاندماج بين هذه الاقتصادات، وربط أسعار عملاتها بعملة مشتركة (الدولار الأمريكي)، ومدى مرونة أسواق العمل. ويشكل تخفيض الفروق بين معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي واحداً من معايير التقارب الرئيسية في الاتحاد النقدي المزمع.



مستوى التضخم: بدأت زيادة معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مع الارتفاع المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في عام ٢٠٠٣، وهو ما ساعد الحكومات على الشروع في برامج واسعة النطاق لتطوير البنية التحتية والقطاع الاجتماعي (الشكل البياني ٢). وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع أسعار المساكن والسلع غير التجارية الأخرى، كما ساهم في دخول هذه الاقتصادات مرحلة من النشاط المحموم. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ديناميكية التضخم دخول تدفقات رأسمالية كبيرة إلى بعض دول مجلس التعاون ثم تحول مسارها لاحقاً خلال المراحل



الأولى من الأزمة العالمية (الشكل البياني ٣). وإضافة إلى ذلك، ساهمت واردات الغذاء والسلع الأولية الأخرى في ظهور الضغوط التضخمية، نظرا لمساهمة الغذاء بحصة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلكين.



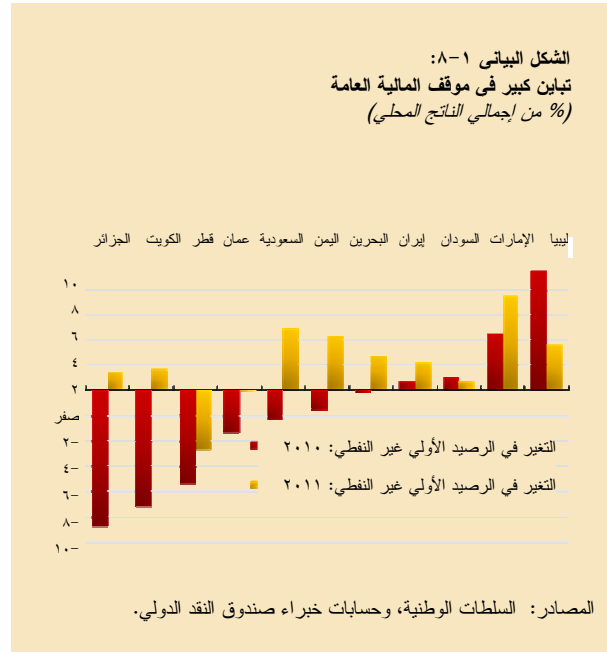
فروق معدلات التضخم: ارتفع التضخم في قطر والإمارات العربية المتحدة أثناء طفرة النفط بسرعة أكبر مما حدث في دول مجلس التعاون الأخرى، ثم هبط بحدة أكبر أيضا أثناء الأزمة العالمية. ويرجع ذلك في معظمه إلى دورة الانتعاش والكساد الأكثر وضوحا في هذين البلدين. فعلى سبيل المثال، انخفض نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من ٩٣% في قطر و ٧٩% في الإمارات خلال النصف الأول من ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ليصل إلى ٧,٦% و ٠,٧% على الترتيب في ٢٠٠٩. وفي المقابل، ظل التضخم في البحرين هو الأكثر استقرارا خلال الطفرة النفطية الأخيرة، فيما يرجع بصفة جزئية إلى مساهمة

النفط المحدودة في إجمالي الناتج المحلي في البحرين، حيث تبلغ ١٢% فقط، ومن ثم فهي الأقل بين دول المجلس الأخرى. كذلك ساهمت العوامل الهيكلية في تفاوت معدلات التضخم بين دول المجلس، فهناك اختلاف الوزن المحدد للمواد الغذائية والإيجارات – وهما المكونان الأهم في مؤشر أسعار المستهلكين – والفروق في حدة اختناقات العرض التي تمر بها أسواق المساكن في البلدان المختلفة، وكذلك فروق الدعم الحكومي.

المؤلفون هم كميّار محدد، وعبد الحق الصنهاجي، وأورال ويليّامز.

- وإلى جانب برنامج الاستثمار العام متعدد السنوات الذي حدد مستويات مرتفعة للإنفاق الرأسمالي، تطبق الجزائر زيادة كبيرة في أجور موظفي الخدمة المدنية في ٢٠١٠، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة فاتورة الأجور العامة بما يتجاوز ٣٠%. لذلك تشير التوقعات إلى اتساع عجز المالية العامة الأولي غير النفطي بنحو ١٠ نقط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١٠ وتراجعه إلى حد ما في ٢٠١١.

وعلى الجانب الآخر، لا يتوافر لدى إيران والسودان واليمن سوى حيز مالي محدود وتعمل كل منها على تخفيض العجز في ٢٠١٠-٢٠١١ بعد الجولة الأولى من تشديد السياسات في ٢٠٠٩:



وهناك مجموعة واحدة من البلدان – عدة دول في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الجزائر – لديها حيز مالي واسع بسبب مستويات مديونيتها المنخفضة واحتياطياتها الوقائية الكبيرة التي تجمعت خلال سنوات ما قبل الأزمة. وقد أتاح لها ذلك فرصة تطبيق إجراءات تشييطية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١:

- تعمل عدة دول في مجلس التعاون الخليجي – الكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية – على زيادة النفقات الإنمائية والرأسمالية بدرجة كبيرة. ففي المملكة العربية السعودية، تستمر مرحلة التشييط المالي في ٢٠١٠ – حيث يُتوقع أن يزيد مجموع الإنفاق والرأسمالية بنسبة ١١% وأكثر من ٢٢% على الترتيب – لكن التوقف عن هذا التشييط الاستثنائي سوف يبدأ في ٢٠١١، مع انخفاض العجز الأولي غير النفطي بمقدار ٥ نقط مئوية.



- ففي إيران، سوف يزداد الرصيد الأولي غير النفطي في ٢٠١١ عما كان عليه في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٧,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بعد سنوات متتالية تواصلت فيها الجهود

المتحدة بنحو ١٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال ٢٠١٠ و ٢٠١١.

### السياسة النقدية التيسيرية قد يتحول مسارها في القريب

هناك ما يبرر موقف السياسة النقدية التيسيرية المستمر منذ عام ٢٠٠٩ ما دامت معظم البلدان لم تشهد ارتدادا إيجابيا ملحوظا في الائتمان المقدم للقطاع الخاص وما دام التضخم لا يزال مكبوحا. وقد ارتفع معدل النمو الائتماني السنوي في مجموعة بلدان MENAP المصدرة للنفط ليصل إلى ٦,٧% بدءا من مايو ٢٠١٠ بعد أن سجل ٤,١% في نهاية ٢٠٠٩، لكنه لا يزال أقل بكثير من المعدل المحقق في خريف ٢٠٠٨ والذي بلغ ٣٢% (الشكل البياني ١-٩). فضلا على ذلك، لم يعاود النمو الائتماني ارتفاعه في العديد من البلدان حتى الآن (قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة).

ويتمثل التحدي الذي يواجه السياسة النقدية في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم انتعاشة النمو الائتماني من ناحية وتخفيف حدة الطفرة المحتملة في معدل التضخم نتيجة الأثر المتأخر لتصاعد أسعار الغذاء الدولية وزيادة الطلب المحلي من ناحية أخرى. ورغم أن الخيارات محدودة أمام معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من حيث انتعاش سياسة نقدية معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية عن طريق أسعار الفائدة المحلية – في ظل أنظمة أسعار الصرف المربوطة والحسابات الرأسمالية المفتوحة (مجلس التعاون الخليجي) – فقد تمكن بعضها من تخفيف أثر التباطؤ في نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص من خلال منهج التيسير الكمي، وتخفيض الاحتياطات الإلزامية، وضخ السيولة ورؤوس الأموال في القطاع المصرفي. وسيتم سحب هذه التدابير مع زيادة رسوخ التعافي الاقتصادي وزيادة إقبال البنوك على الإقراض وقدرتها عليه. وهناك بلدان أخرى (الجزائر والسودان) أتاح لها اتباع أنظمة صرف أكثر مرونة أن تجري بعض التخفيض في أسعار الصرف الاسمية ليكون عنصرا مكملا لمنهج التيسير النقدي، تقاديا لحدوث تدهور أكثر حدة في أرصدها الخارجية.

لضبط أوضاع المالية العامة – من خلال خفض الإنفاق الرأسمالي وتحسين إدارة الإيرادات.

- وتعمل السودان على تشديد موقف المالية العامة بما يعادل نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١٠، من خلال تدابير تكاد تكون متساوية لتحسين إدارة الإيرادات وتخفيض النفقات الجارية في آن واحد.
- وفي اليمن، سيتم تصحيح أوضاع المالية العامة بما يعادل نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٠، في الوقت الذي سيزيد فيه الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي، وذلك في إطار برنامج جديد يدعمه صندوق النقد الدولي يتضمن تطبيق ضريبة عامة على المبيعات مع اتخاذ تدابير تهدف إلى خفض الدعم على النفط وتوسيع قاعدة الضرائب على التجارة والدخل.
- وهناك حالتان أخريان تواجهان تحديات مالية في الأجل القصير:
- تواصل العراق مواجهة متطلبات إعادة الإعمار من خلال خيارات تمويلية محدودة، ضمن برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي.
- تواجه دبي تحديات في الأجل القصير، رغم توافر احتياطات مالية وقائية كبيرة لدى حكومة أبو ظبي. فعلى مستوى الإمارات العربية المتحدة ككل، كان معظم التنشيط المالي الكبير الذي تحقق في عام ٢٠٠٩ ناشئا من التحويلات التي تلقتها المشروعات ذات الصلة بحكومة دبي. وما لم تحصل دبي على تمويل إضافي من أبو ظبي، يُتوقع أن ينخفض العجز الأولي غير النفطي في الإمارات العربية

ومن ناحية أخرى، خفضت قطر أسعار الفائدة الأساسية على الودائع بمقدار ٥٠ نقطة أساس، وذلك للمرة الأولى منذ أبريل ٢٠٠٨، مما يشير إلى تحسن علاوات المخاطر السيادية وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. وقد تمكنت قطر من الحفاظ على أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً دون أن يتسبب ذلك في حدوث طفرة مُربكة في التدفقات الرأسمالية الداخلة.

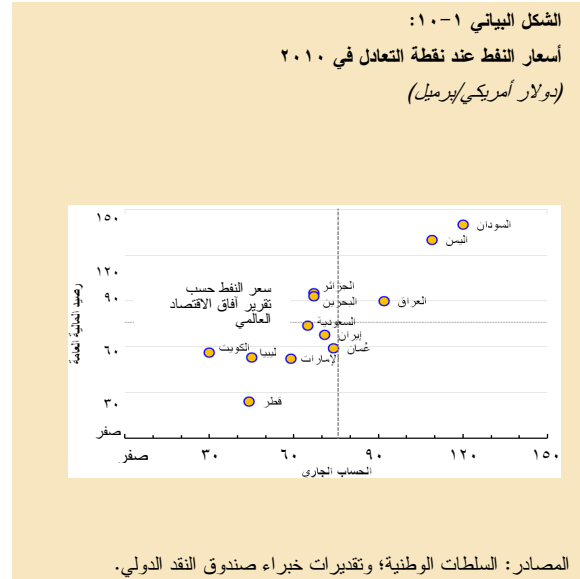
### إعادة التركيز في سياسة المالية العامة متوسطة الأجل

رغم تباين مواقف سياسة المالية العامة في بلدان MENAP المصدرة للنفط، فهي تواجه قضايا مالية متشابهة في المدى المتوسط. وحتى بالنسبة للبلدان التي يتوافر لديها الحيز المالي الكافي بعد عام ٢٠١١، سيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة بعد ذلك لضمان استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من النفط والغاز الطبيعي ومواصلة السعي نحو تحقيق العدالة بين الأجيال. ونظراً لشدة الاعتماد على الإيرادات النفطية، تظل أرصدة المالية العامة معرضة لمخاطر التطورات السلبية (الإطار ١-١). وباستثناء الكويت وليبيا وقطر، تقترب أسعار التعادل في البلدان المصدرة للنفط من الأسعار المتوقعة لعام ٢٠١٠ أو تزيد عليها (الشكل البياني ١-١).

وينبغي اعتماد تدابير مالية لما بعد عام ٢٠١١ في كافة البلدان، لضمان التقدم في عدة مجالات رئيسية، لا سيما إعادة توجيه الإنفاق، وترشيد الدعم على أسعار الطاقة، وتنويع قاعدة الإيرادات:

وكرد فعل لتغيير الأوضاع السائدة، إلى جانب أسباب أخرى، بدأت بعض البلدان بالفعل في التحول نحو موقف أكثر حيادية على صعيد السياسة النقدية:

- ففي عُمان، توقف أعمال بعض التدابير التي كانت قد اتخذت لتيسير أوضاع الائتمان – وهي زيادة الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع وخفض نسبة الاحتياطي القانوني.
- وبدأ السودان عملية تدريجية لإلغاء الإقراض من البنك المركزي إلى البنوك التجارية.
- وأوقفت المملكة العربية السعودية معظم الدعم الاستثنائي للسيولة.



- وفي إيران، سمح البنك المركزي بارتفاع أسعار الفائدة الرسمية بالقيمة الحقيقية منذ أوائل ٢٠٠٩، مما حد من تأثير الطلب المحلي. غير أن ارتفاع التضخم مؤخراً قد يتطلب إجراء تعديل بالزيادة في أسعار الفائدة الاسمية للحفاظ على هذا الموقف.

على الموازنة محايداً<sup>٦</sup> وينبغي للبلدان التي تعمل على إلغاء دعم الطاقة بالتدريج أن تضع في اعتبارها أثر ارتفاع أسعار الطاقة على الفقراء وأن تتأكد من قدرة شبكات الأمان الاجتماعي على تخفيف هذا الأثر على نحو فعال.

• **تنويع قاعدة الإيرادات:** ينبغي بذل الجهود لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط، إما من خلال استحداث ضرائب على القطاع غير النفطي أو زيادة فعالية تحصيل الضرائب القائمة. وبينما استحدث اليمن مؤخراً ضريبة عامة على المبيعات، تتحرك بلدان أخرى في هذا الاتجاه على المدى المتوسط. فالعراق يعترف بتطبيق ضريبة على المبيعات، ودول مجلس التعاون تنظر في استحداث نظام لضريبة القيمة المضافة على مستوى المنطقة في سياق العمل على إقامة اتحاد نقدي. وإضافة إلى ذلك، يركز العديد من البلدان على توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيض الإعفاءات، ومكافحة التهرب الضريبي.

### اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير القطاع المالي

نظراً لتنوع الأوضاع الأولية والصدمات المرتبطة بالأزمة على مدار العامين الماضيين (الإطار ١-٤)، سوف تختلف استراتيجيات القطاع المالي المتبعة في البلدان المختلفة مستقبلاً:

• بالنسبة لغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يتمثل التحدي الراهن في تشجيع المزيد من التطور المالي عن طريق إلغاء حواجز الدخول والخروج،

<sup>٦</sup> تمشيا مع التزام الحكومة طويل الأمد بتوزيع الثروة النفطية على المواطنين، تعترف السلطات توزيع وفورات المالية العامة على الأسر والشركات لتعويضها عن ارتفاع تكاليف الوقود.

• **إعادة توجيه الإنفاق:** تعمل البلدان على تقييم أفضل السبل لتخصيص الموارد العامة بهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية المهمة (السودان واليمن)، ومتطلبات إعادة الإعمار (العراق)، ومشاريع البنية التحتية العامة والتعليم التي يمكن أن تكمل أنشطة القطاع الخاص ومن ثم تشجع على مزيد من التنوع الاقتصادي (مجلس التعاون الخليجي). وقد استهدفت المملكة العربية السعودية بناء المساكن كوسيلة لتيسير اختناقات العرض في هذا القطاع الرئيسي. أما التحدي الذي يواجه ليبيا فهو ضمان عدم إهدار الإنفاق الحكومي وتوافقه مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

• **ترشيد الدعم على أسعار الطاقة:** يشجع استخدام الدعم على أسعار الطاقة في كافة بلدان MENAP المصدرة للنفط. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الدعم الضمني على أسعار الوقود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي قد بلغ ١٥% في العراق، و ١٢% في إيران واليمن، و ٧-٨% في الكويت والإمارات العربية المتحدة، و ٤-٥% في ليبيا وقطر، و ٣,٥% في عُمان. وقد استشعر عدد من الحكومات قلقاً متزايداً في الآونة الأخيرة تجاه تكاليف هذا الدعم على المالية العامة، وما يرتبط بها من إهدار للموارد، واعتماد القاعدة الصناعية على أشكال الدعم غير المحددة. ومن ثم، بدأت بعض البلدان في معالجة هذه القضايا. وهناك خطوة أولى أساسية لتحقيق هذه الغاية هي تحديد الدعم تحديداً صريحاً في الموازنة، مثلما حدث في ليبيا مؤخراً. وفي إيران، حيث أسعار البنزين بالتجزئة من أقل الأسعار في المنطقة، تمت الموافقة على إصلاح شامل للدعم على الطاقة في عام ٢٠١٠، وإن كان من المرجح أن يكون الأثر النهائي

والحوافز اللازمة لإيجاد رقابة تتسم بالفعالية والاستباقية والمرونة.

• وقد حققت المنطقة قدرا من النجاح بالفعل في تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية. فتجربة المملكة العربية السعودية في رصد مخصصات لخسائر القروض على أساس معاكس للاتجاهات الدورية أثناء سنوات الراج – لتصل إلى أكثر من ١٤٠% من القروض المتعثرة في ٢٠٠٧ – تعد مثالا للمزايا التي يمكن تحقيقها نتيجة استخدام هذا المنهج. وتستطيع البلدان الاستفادة من هذا النجاح بوضع آليات من شأنها إتاحة القدرة على امتصاص الأزمات تلقائيا، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الواردة في اتفاقية بازل الثالثة المتفق عليها مؤخرا.

• وبالنسبة للأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قد يكون من المفيد تطوير أسواق السندات كمصدر للتمويل البديل والتكميلي. ويمكن أن تضطلع الحكومة بدور حافز، من خلال التوسع في طرح الأوراق المالية في السوق المحلية – حتى إن لم تكن مطلوبة لأغراض التمويل الحكومي – من أجل المساعدة في إنشاء منحنى قياسي للعائد يمكن الاسترشاد به في تسعير الأوراق المالية التي يطرحها القطاع الخاص.<sup>٧</sup>

<sup>٧</sup> في هذا المجال، يقدم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع صندوق النقد العربي مساعدات فنية في إطار "مبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية" (ADMDI) التي بدأت في عام ٢٠٠٩.

وكذلك تقليص ملكية الدولة في الجهاز المصرفي في بعض الحالات. وينبغي مواصلة تنقية الميزانيات العمومية للبنوك حيثما كانت نسبة القروض المتعثرة مرتفعة، كما ينبغي وضع الإطار التنظيمي والرقابي الملائم لضمان عدم عودة القروض المتعثرة إلى اتجاهاتها السعودية السابقة وتكوين رؤوس أموال وقاتية كافية لامتناس الصدمات في المستقبل. وتُعلّق أهمية خاصة على تكوين رؤوس الأموال الوقائية نظرا لمحدودية الحيز المالي في العديد من هذه البلدان، مما يضع قيادا كبيرا على إمكانية ضخ رؤوس الأموال الحكومية خلال فترات العسر المالي.

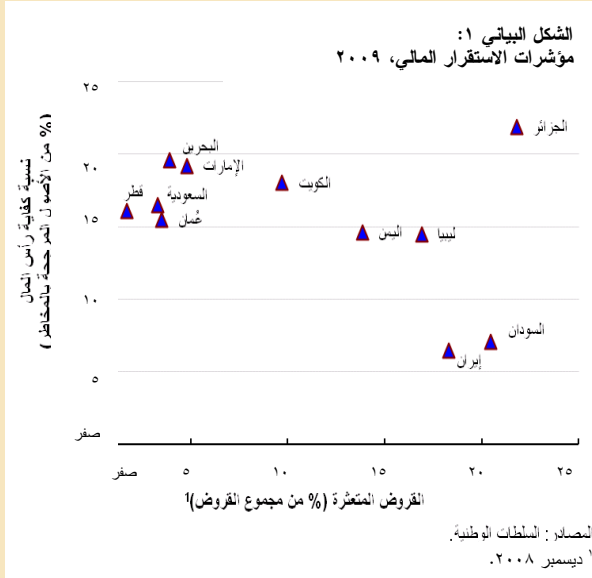
• وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تطورا من الناحية المالية، يتمثل التحدي الراهن في تعزيز المكاسب التي سبق تحقيقها ومعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة. فرغم صمود هذه النظم المالية أمام الأزمة بمساعدة رؤوس الأموال الوقائية الكبيرة التي سبقت وقوع الأزمة وسلامة الأوضاع المالية في هذه النظم ككل، نجد أن المجال لا يزال واسعا لإجراء تحسينات في المجالين التنظيمي والرقابي. وينبغي أن يتوافق الإصلاح التنظيمي مع المبادرات العالمية لتخفيف الطابع الدوري من خلال استخدام الأدوات الاحترازية الكلية، ووضع معايير أقوى للسيولة، ومعالجة قضايا المؤسسات المؤثرة على النظام المالي، وتحسين أطر تسوية أوضاع البنوك المتعثرة، مع السماح بدرجة من التقدير الاستثنائي تبعا للخصوصيات القطرية. وينبغي بذل الجهود لتمكين السلطات الرقابية وتهيئة البيئة

التدابير الجديدة – مثل زيادة متطلبات رأس المال والسيولة – لمنع المراجعة التنظيمية التي تتسبب في جذب الأنشطة الخطرة نحو البلدان التي تطبق أضعف المعايير. ثالثاً، نظراً لتنامي حصة المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة، يتعين وضع معايير دنيا مشتركة وتحديد أفضل الممارسات للأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

• وأخيراً، سيكون لتنسيق سياسات القطاع المالي بين البلدان أهمية كبيرة في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، مع استمرار تزايد الأنشطة المصرفية العابرة للحدود، سيتعين على البلدان وضع وتنفيذ استراتيجياتها المعنية بالرقابة وتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة على أساس منسق. ثانياً، ينبغي العمل قدر الإمكان على تحقيق الاتساق في إدخال

## الإطار ١-٤

## سياسات القطاع المالي المتخذة لمواجهة الأزمة تختلف باختلاف الأوضاع الأولية

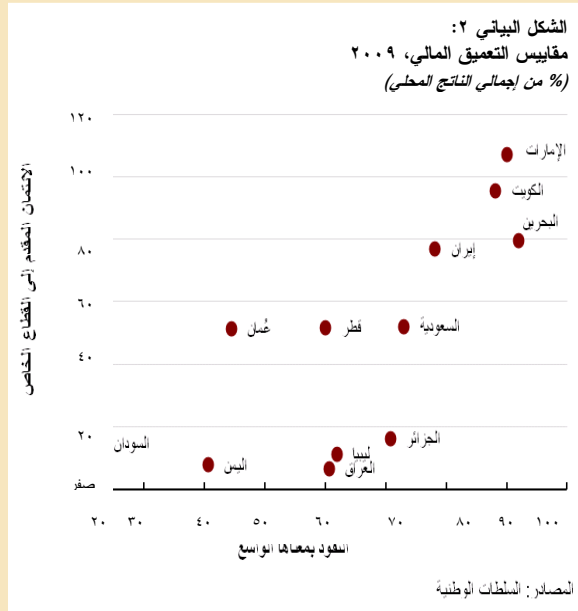


تتدرج بلدان MENAP المصدرة للنفط تحت فئتين رئيسيتين من حيث كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على أنظمتها المصرفية. فقد وقع الضرر الأكبر على دول مجلس التعاون الخليجي - ذات الأنظمة المصرفية العميقة نسبيًا والتي كانت شديدة الانكشاف لقطاعي العقارات والتشييد المتهافتين. غير أن البنوك في هذه الدول كانت في موقف أفضل أيضا لتحمل الصدمات، وبالتالي فقد أثبتت صلابتها أمام الأزمة. ورغم أن النظم المصرفية الأكثر ضحالة بوجه عام في البلدان خارج المجلس، والتي تتسم بميزانيات عمومية أضعف بكثير، لم تكن معرضة بنفس القدر لصدمات القطاع الحقيقي الكبيرة الناجمة عن الأزمة، فقد ظلت قروضها المتعثرة عند مستويات مرتفعة مزمنة.

وإلى جانب تباطؤ الائتمان في بلدان MENAP المصدرة للنفط، فقد فرضت الأزمة المالية العالمية ضغوطا على الميزانيات العمومية للبنوك، حيث أدت إلى انخفاض السيولة والربحية، وتراجع جودة الأصول، الأمر الذي انتهى بالسحب الاضطراري من رؤوس الأموال في وقت أصبح فيه اللجوء إلى القطاع الخاص لإعادة بنائها أمرا صعبا و/أو مكلفا نسبيا. أما التأثير على الاقتصاد الكلي، والذي انتقل من خلال النظام المصرفي،

فقد اعتمد على ما يلي: (١) مدى انكشاف القطاع المصرفي للقطاعات الأكثر تعرضا للانهيار، مثل قطاعي العقارات والتشييد في مجلس التعاون الخليجي؛ (٢) مقدار مخصصات خسائر القروض و/أو رؤوس الأموال الوقائية التي كونتها البنوك؛ (٣) مدى استعداد الحكومة لسد العجز في رؤوس الأموال ومدى قدرتها على القيام بهذه المهمة عند الحاجة؛ (٤) مدى اعتماد النشاط العيني على التمويل المصرفي.

وهناك تفاوت كبير في هذه الخصائص بين بلدان MENAP المصدرة للنفط. فقد كانت الصدمة المبدئية التي تعرضت لها الربحية وجودة الأصول في مجلس التعاون





الخليجي أكبر بكثير منها في البلدان الأخرى المصدرة للنفط. ورغم أن المستوى الذي بدأت به نسبة القروض المتعثرة كان منخفضا للغاية، فقد ارتفعت هذه النسبة بأكثر من الضعف في المملكة العربية السعودية، وبما يعادل الضعف في الإمارات العربية المتحدة، بينما ارتفعت إلى حد كبير في دول المجلس الأخرى. وفي المقابل، كانت مشكلة ارتفاع الديون المتعثرة أكثر جسامة في البلدان خارج المجلس، حتى قبل وقوع الأزمة. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة ٢٠,٥%<sup>١</sup>، مقابل ٢,٥% فقط في دول المجلس (الشكل البياني ١).

كذلك كان متوسط نسب كفاية رأس المال قبل الأزمة أعلى في دول المجلس (١٥,٨% من الأصول المرجحة بالمخاطر، مقابل ١٢,١% في البلدان خارج المجلس)، رغم أن عدة بلدان من خارج المجلس كانت تمتلك احتياطات وقائية مريحة، كالجزائر (١٦,٥%) واليمن (١٤,٦%). وإضافة إلى ذلك، فقد أنفقت الحكومات في جميع دول المجلس قدرا كبيرا من الموارد – نسبة كبيرة من محصلة التيسير الكمي في واقع الحال – من أجل تعزيز رؤوس الأموال المصرفية. وتجدر الإشارة إلى أن ضخ رؤوس الأموال الحكومية في قطر، والتي وصلت إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي، مصحوبة بمشتريات الأصول (حفاظ الأسهم والعقارات) من البنوك كان تأثيرهما التقديري على نسبة كفاية رأس المال في البنوك الثمانية الكبرى المسجلة في البورصة يعادل نقطتين مئويتين على وجه التقريب.<sup>٢</sup> وفي الإمارات العربية المتحدة، ساعد ضخ رؤوس الأموال الحكومية على زيادة هذه النسبة بمقدار ٧ نقط مئوية لتصل إلى ٢٠%.

ومن الواضح أيضا أن اعتماد الاقتصاد الحقيقي على الوساطة المصرفية يتسم بالتفاوت الشديد بين بلدان MENAP المصدرة للنفط (الشكل البياني ٢). فنسبة النفود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي – وهي مؤشر لدرجة تنقيد الاقتصاد – تتجاوز ٥٠% في معظم البلدان، وهي نسبة تكاد تعادل مستوياتها المتعارف عليها في الاقتصادات الصاعدة. غير الاختلاف أكبر بكثير من حيث نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي – وهي مقياس أفضل للوساطة المالية الفعلية. ففي بعض دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة)، تتجاوز هذه النسبة ٧٦% – أي ما يكاد يعادل المستوى المسجل في فنلندا عام ٢٠٠٨. وفي بلدان أخرى (الجزائر والعراق وليبيا والسودان واليمن)<sup>٣</sup>، تقل هذه النسبة كثيرا عن ٢٠%، مما يشير إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يقوم بدور محدود كقناة لتوجيه الأموال إلى الأنشطة الإنتاجية الداعمة للنمو.

<sup>١</sup> باستثناء العراق.

<sup>٢</sup> لاحظ أن ضخ رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة بسط نسبة كفاية رأس المال، بينما يؤدي شراء الأصول إلى تخفيض المقام من خلال تغيير مكونات الأصول، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر.

<sup>٣</sup> رغم ما يبدو من ارتفاع نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي في إيران، والتي تبلغ ٨٠% تقريبا، فإن جانبا كبيرا من هذه النسبة يمثل ائتمانا تقدمه البنوك العامة بتوجيه من الدولة.

## مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان

توقعات	توقعات	متوسط					
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٠	
٥,٠	٣,٨	١,١	٤,٥	٦,٠	٥,٥	٥,٥	<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>
(التغير السنوي؛ %)							
٤,٠	٣,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,٠	٤,٥	الجزائر
٤,٥	٤,٠	٣,١	٦,٣	٨,٤	٦,٧	٦,٠	البحرين
٣,٠	١,٦	١,١	١,٠	٧,٨	٥,٨	٥,٥	جمهورية إيران الإسلامية
١١,٥	٢,٦	٤,٢	٩,٥	١,٥	٦,٢	...	العراق
٤,٤	٢,٣	٤,٨-	٥,٥	٤,٥	٥,٣	٧,١	الكويت
٦,٢	١٠,٦	٢,٣-	٢,٣	٧,٥	٦,٧	٤,٣	ليبيا
٤,٧	٤,٧	٣,٦	١٢,٨	٦,٨	٥,٥	٣,٣	عمان
١٨,٦	١٦,٠	٨,٦	٢٥,٤	٢٦,٨	١٨,٦	٨,٧	قطر
٤,٥	٣,٤	٠,٦	٤,٢	٢,٠	٣,٢	٤,٠	المملكة العربية السعودية
٦,٢	٥,٥	٤,٥	٦,٨	١٠,٢	١١,٣	٦,٤	السودان
٣,٢	٢,٤	٢,٥-	٥,١	٦,١	٨,٧	٧,٧	الإمارات العربية المتحدة
٤,١	٨,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٤,٥	اليمن
٦,٤	٥,٩	٦,٨	١٥,٠	١٠,٨	٨,٧	٦,٢	<b>تضخم أسعار المستهلكين</b>
(التغير السنوي؛ %)							
٥,٢	٥,٥	٥,٧	٤,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٣	الجزائر
٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,٥	٣,٣	٢,٠	٠,٧	البحرين
١٠,٠	٨,٠	١٣,٥	٢٥,٥	١٧,٢	١١,٧	١٤,١	جمهورية إيران الإسلامية
٥,٠	٥,١	٢,٨-	٢,٧	٣٠,٨	٥٣,٢	...	العراق
٣,٦	٤,١	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	٣,١	١,٧	الكويت
٣,٥	٤,٥	٢,٨	١٠,٤	٦,٢	١,٤	٣,٣-	ليبيا
٣,٥	٣,٨	٣,٥	١٢,٦	٥,٩	٣,٤	٠,١	عمان
٣,٠	١,٠	٤,٩-	١٥,٠	١٣,٨	١١,٨	٣,٥	قطر
٥,٣	٥,٥	٥,١	٩,٩	٤,١	٢,٣	٠,١-	المملكة العربية السعودية
٩,٠	١٠,٠	١١,٣	١٤,٣	٨,٠	٧,٢	٧,٦	السودان
٢,٥	٢,٠	١,٢	١٢,٣	١١,١	٩,٣	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
٨,٩	٩,٨	٣,٧	١٩,٠	٧,٩	١٠,٨	١١,٦	اليمن
٢,٩	٠,٥	٢,١-	١٢,٨	١٠,٣	١٢,٩	٥,٩	<b>رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية</b>
( % من إجمالي الناتج المحلي)							
٨,٤-	٩,٩-	٦,٧-	٧,٧	٤,٤	١٣,٥	٦,٦	الجزائر
٥,٥-	٥,٤-	٨,٩-	٤,٩	١,١	٢,٨	٤,٦	البحرين
٢,٤	٠,٤	١,٧-	٠,٠	٢,٧	٠,٠	٢,٠	جمهورية إيران الإسلامية
٨,٢-	١٤,٢-	٢١,٩-	٣,٣-	١٢,٤	١٥,٥	...	العراق
١٧,٨	١٧,١	١٩,٦	١٩,٩	٣٩,٨	٣٥,٤	٢٧,٢	الكويت
١٤,٢	١٣,٣	٩,٤	٣٠,٣	٣٣,٣	٣٣,١	١٢,٦	ليبيا
٤,٩	٥,٣	١,٢	١٣,٨	١١,٠	١٣,٨	٨,٤	عمان
٧,٣	١٠,٨	١٤,٤	١٠,٣	١٠,٨	٨,٦	٨,٨	قطر
٦,٢	١,٩	٢,٤-	٣٥,٤	١٥,٧	٢٤,٦	٧,٧	المملكة العربية السعودية
٤,٦-	٣,٧-	٤,٧-	١,٤-	٥,٤-	٤,٣-	٠,٦-	السودان
٣,٧	٢,٧-	١٢,٤-	١٢,٣	١٣,٨	١٦,٦	٦,٢	الإمارات العربية المتحدة
٥,٠-	٥,٥-	١٠,٢-	٤,٥-	٧,٢-	١,٢	٠,٠	اليمن

٧,٨	٦,٧	٤,٦	١٩,٥	١٨,٩	٢٢,٩	١١,٨	رصيد الحساب الجاري
( % من إجمالي الناتج المحلي )							
٣,٦	٣,٤	٠,٣	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٤,٧	١٤,٠	الجزائر
٥,٥	٥,٢	٢,٧	١٠,٣	١٥,٧	١٣,٨	٥,٠	البحرين
٤,٥	٤,٢	٣,٦	٧,٣	١١,٩	٩,٢	٥,٢	جمهورية إيران الإسلامية
٨,٦-	١٤,٤-	٢٥,٧-	١٢,٨	١٢,٥	١٩,٠	...	العراق
٣٠,٣	٣٠,١	٢٩,١	٤٠,٧	٣٦,٨	٤٤,٦	٢٦,٢	الكويت
٢٠,٣	٢٠,١	١٥,٧	٤١,٧	٤١,٧	٤٩,٨	١٨,٩	لبنان
٦,١	٥,٨	٠,٦-	٨,٣	٥,٩	١٥,٤	٩,٤	عمان
٢٣,٠	١٥,٦	١٤,٣	٣١,٢	٢٦,٩	٢٦,٦	٢٥,٥	قطر
٦,٢	٦,٧	٦,١	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٧,٨	١٣,٦	المملكة العربية السعودية
٧,١-	٨,٩-	١٢,٩-	٩,٠-	١٢,٥-	١٥,٢-	٩,٥-	السودان
٥,٦	٥,٤	٤,٠	٨,٦	٩,٧	٢٠,٦	١١,٠	الإمارات العربية المتحدة
٤,٥-	٤,٩-	١٠,٧-	٤,٦-	٧,٠-	١,١	٥,٣	اليمن

المصادر : السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

١ الحكومة العامة

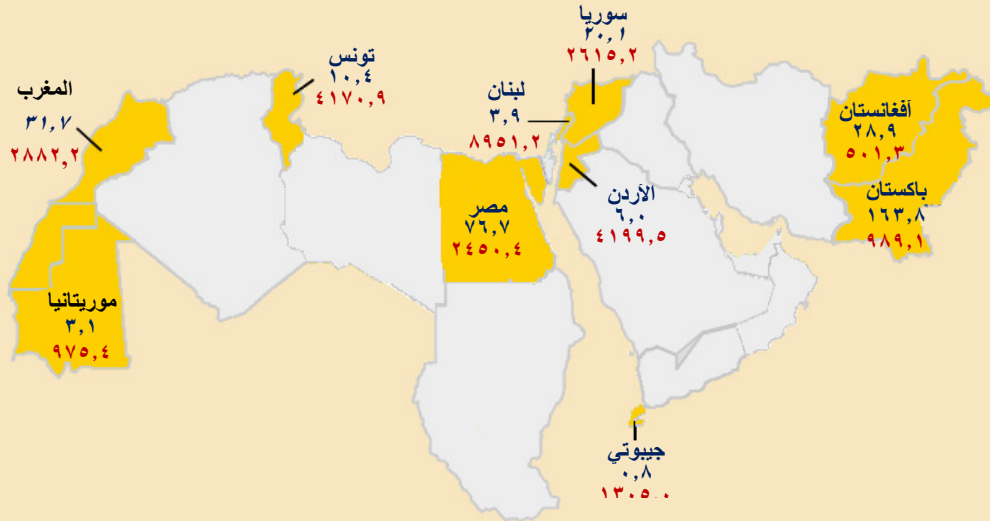
٢ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة

## ثانياً – البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التواءم مع أنماط النمو العالمي الجديدة<sup>١</sup>

### نبذة مختصرة

تمكنت البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بفضل فعاليتها في استخدام ما أُتيح لها من مجال محدود لاتخاذ سياسات اقتصادية كلية معاكسة للاتجاهات الدورية. وإن اكتسبت اقتصادات هذه البلدان مزيداً من القوة، أصبح بإمكانها البدء في ضبط أوضاع مالياتها العامة. ولا يزال أكبر التحديات على المدى الأطول هو إنشاء وظائف كافية لمسايرة الزيادة السكانية السريعة. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري تحسين القدرات التنافسية للمنطقة وتحويل مسار التجارة نحو الأسواق الصاعدة في وقت يسجل فيه الشركاء التجاريون التقليديون في أوروبا معدلات نمو أبطأ.

تعداد السكان بالملايين (٢٠٠٩)  
نصيب الفرد من إجمالي الناتج لاملحي، بالدولار الأمريكي



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وبرنامج Microsoft Mapland.

ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> أعدته توباياس راسمون بمساهمة من الفرق القطرية.

## التعافي يكتسب زخما أكبر

نموا سريعا في عام ٢٠٠٩ على الرغم من حالة الركود التي خيمت على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع استمرار ارتفاع معدل النمو بنسبة ٨%-٩% خلال عام ٢٠١٠.

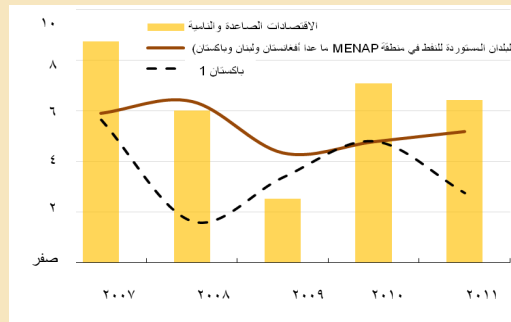
وقد استأنفت الإيرادات الخارجية نموها القوي في أغلب بلدان المنطقة. فبحلول منتصف عام ٢٠١٠، استقرت معدلات نمو الواردات والصادرات بوجه عام بعد تسجيل انخفاض حاد تلاه ارتداد إيجابي في أعقاب الأزمة العالمية. كذلك تشهد تحويلات العاملين المغتربين زيادة مطردة، عدا في تونس - حيث تأتي كل تحويلات المغتربين تقريبا من أوروبا - التي يُتوقع أن تنخفض تدفقاتها الداخلة في عام ٢٠١٠ عما كانت عليه في ٢٠٠٩. وبالتالي، يُتوقع أن تظل معظم نسب العجز في الحسابات الجارية قرب مستوياتها الحالية، لتسجل متوسطا قدره ٣,٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد واصل الانخفاض في عدة بلدان، وإن كان يُتوقع أن ينتعش في عام ٢٠١١ متشيا مع الاتجاهات العالمية.

والمنطقة صامدة في مواجهة الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية. فلم تتأثر هذه البلدان كثيرا بالتقلبات التي اجتاحت الأسواق المالية خلال شهري إبريل ومايو عام ٢٠١٠ بسبب مشكلات المديونية في جنوب أوروبا. وتعرضت مصر لخروج بعض التدفقات الرأسمالية، لكن فروق أسعار الفائدة على الدين السيادي والتأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي (CDS) في مصر والمغرب وتونس لم ترتفع إلا بنسبة لا تذكر. غير أن فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي سجلت زيادة كبيرة في لبنان وباكستان، لكن هذه الزيادة لم تكن أكبر بكثير مما سجلته الأسواق الصاعدة بوجه عام (انظر الشكل البياني ٢-٢). فضلا عن ذلك،

ظلت أغلب اقتصادات المنطقة تكتسب قوة متزايدة في خلال عام ٢٠١٠ (انظر الشكل البياني ٢-١). ففي مصر والمغرب وتونس، ارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي غير الزراعي ارتفاعا تدريجيا منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ليصل إلى ٥,٥%-٦% في الربع الأول من عام ٢٠١٠ ويوازن تأثير انخفاض النمو في قطاع الزراعة. كذلك يحقق النمو معدلات قوية في جيبوتي وموريتانيا وسوريا، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع الناتج بنسبة ٤,٥%-٥% في عام ٢٠١٠. غير أن نمط التعافي ليس واحدا في كل البلدان. ففي باكستان، كان للفيضانات التي اجتاحت البلاد تأثير مدمر على السكان، وتم تخفيض التوقعات السابقة لنمو الناتج في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمقدار ١,٥ نقطة مئوية تقريبا بعد أن كانت تتجاوز ٤% (راجع الإطار ٢-١). وعلى النقيض من ذلك، شهدت أفغانستان ولبنان

الشكل البياني ٢-١:

الناتج يرتفع في أغلب بلدان المنطقة  
(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



المصادر: السلطات الوطنية، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ أرقام باكستان محسوبة على أساس السنة المالية (من يوليو إلى يونيو)، وتظهر أرقام السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ ضمن سنة ٢٠١١.

في أغلب البلدان عما كان عليه منذ عامين، وإن كان لا يزال يتجاوز ١٠% من مجموع القروض في بضعة بلدان. وباستثناء بعض الحالات، وآخرها ما حدث في أفغانستان، تستند جميع البنوك في المنطقة على وجه العموم إلى مراكز قوية.

وعلى وجه الإجمال، تقترب هذه الاقتصادات من مستوى النمو الاتجاهي طويل الأجل؛ إذ تشير التوقعات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المُجمَع بمعدل ٥% عام ٢٠١٠ و ٤,٤% عام ٢٠١١، أي ما يقارب معدل النمو المتوسط في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ والذي بلغ ٨,٤%. ويبرز أداء المنطقة بالفعل بالنظر إلى نجاح أنشطتها الاقتصادية في تجاوز الركود العالمي، باستثناء موريتانيا التي سجلت معدل نمو سالباً في عام ٢٠٠٩، بينما تمكنت أغلب بلدان المنطقة من سد الفجوات المتبقية بين الناتج الفعلي والممكن بشكل شبه كامل. غير أن معدلات النمو في المنطقة لا تزال أقل بكثير من متوسط الأسواق الصاعدة.

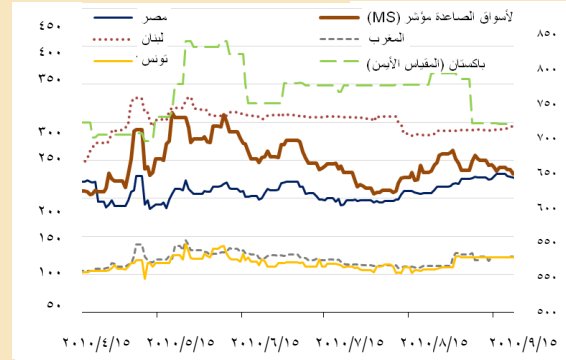
فعدا مصر التي تأثرت أسواقها جزئياً بحالة عدم اليقين السابقة على الانتخابات الوشيكة، كان انخفاض مؤشرات أسواق الأسهم في المنطقة خلال شهر مايو أقل من متوسط الانخفاض المقابل في الأسواق الصاعدة، وإن كانت أسواق الأردن ولبنان قد واصلت الانخفاض بينما حققت الأسواق الصاعدة الأخرى ارتداداً إيجابياً (انظر الشكل البياني ٢-٣).

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٩، بدأ تزايد الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص حتى أصبح يحقق نمواً سنوياً يزيد على ١٠% في جميع البلدان ما عدا مصر والأردن وموريتانيا وباكستان. وفيما يمثل دليلاً على عدم تأثر المنطقة بالأزمة المالية العالمية، انخفض حجم القروض المتعثرة

الشكل البياني ٢-٢

فروق أسعار الفائدة على الدين المحلي ثابتة نسبياً

(فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان، بنقط الأساس)

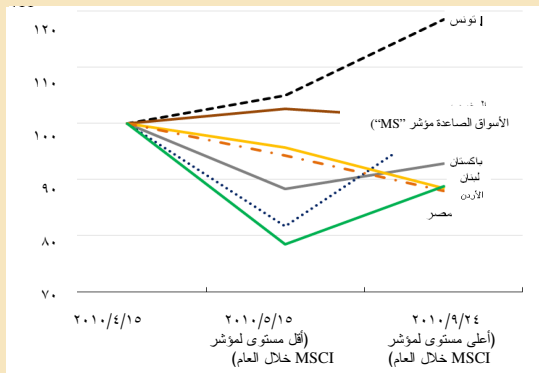


المصادر: مؤسسة Bloomberg وMarkit

الشكل البياني ٣-٢

حركة الأسهم

(مؤشر الأسهم، ١٥ إبريل ٢٠١٠ = ١٠٠)



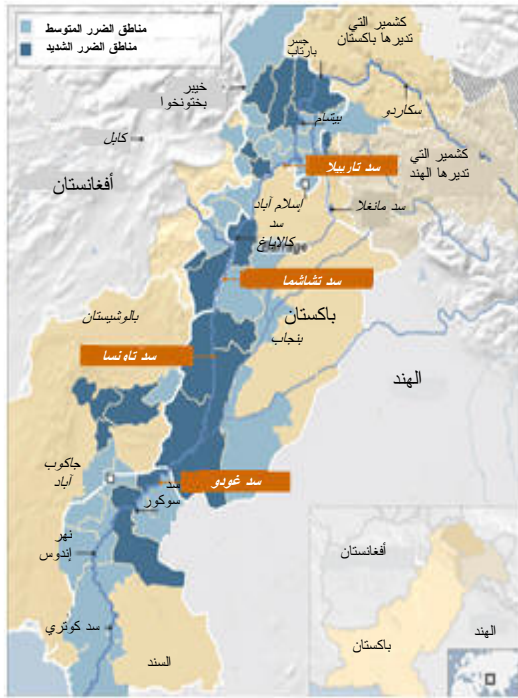
المصدر: مؤسسة Bloomberg

## الإطار ٢-١: موجة فيضانات غير مسبوقه في باكستان: الآثار الاجتماعية والاقتصادية

أودت الفيضانات التي ضربت باكستان خلال شهري يوليو وأغسطس بحياة أعداد غفيرة من السكان، وسوف يترتب عليها عواقب اقتصادية تتجاوز الدمار المباشر الذي لحق بالبلاد. وقد اتخذت الحكومة تدابير سريعة بمساعدة المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة.

فاضت الأنهاء على ضفافها ودمرت قرى بأكملها على أثر الفيضانات العارمة التي نتجت عن هطول أمطار موسمية غزيرة في شمال باكستان. وقد تأثر بهذه الموجة حتى الآن ما يقرب من ٢٠ مليون نسمة – أي ما يزيد على ١٠% من إجمالي السكان – إلى جانب آلاف من القتلى والجرحى. كذلك ألحقت الفيضانات الضرر أو الدمار بمليوني منزل تقريباً، فضلاً على الأضرار الفادحة التي حلت بالطرق وشبكات الاتصالات اللاسلكية والبنية التحتية لقطاع الطاقة.

### الفيضانات في باكستان



ورغم أن الأضرار الاقتصادية لم تتحدد بعد بالكامل، فمن المرجح ألا يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢,٧٥% في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بمعدل متوقع تجاوز ٤% قبل الفيضانات. وقد وقع الضرر الأكبر على قطاع الزراعة بالتحديد – والذي يساهم في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢١%، ويستوعب ٤٥% من العمالة – حيث تشير التقديرات إلى غرق ١٠% من مجموع المساحة المزروعة، وهلاك أعداد كبيرة من الماشية. كذلك تأثر قطاع الصناعة التحويلية بهذه الفيضانات، مما سيوقع الضرر أيضاً بحجم الصادرات.

وقد ركزت السلطات في تدابيرها الأولية على جهود الإغاثة العاجلة من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وحشد الدعم من الجهات المانحة. وقد استجاب صندوق النقد الدولي على الفور بتقديم مساعدات طارئة بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي في شهر سبتمبر. كذلك أعلنت جهات مانحة أخرى أنها تعتزم المساهمة في دعم باكستان.

ومن المتوقع أن يصبح حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ملموساً بعد عام ٢٠١٠، حين يبدأ التأثير على النمو ويضيف إلى التحديات المالية التي تواجه باكستان. ويُجري البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي في الوقت الراهن تقييماً للاحتياجات والأضرار، وسوف يُستند إليه في وضع موازنة معدلة وإطار متوسط الأجل للمالية العامة.

المصادر: البيانات الأساسية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٣ أغسطس ٢٠١٠)، وتصميم الخريطة من هيئة الإذاعة البريطانية (٢٣ أغسطس ٢٠١٠).

ملحوظة: أصل الخريطة بالإنجليزية منقول من الموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية، من خلال الرابط التالي:

[www.bbc.co.uk/news/world-south-asia-11060686](http://www.bbc.co.uk/news/world-south-asia-11060686).

المؤلفون أودو كوك، وبول روس، وياروسلاف فيكزوريك، وجيري

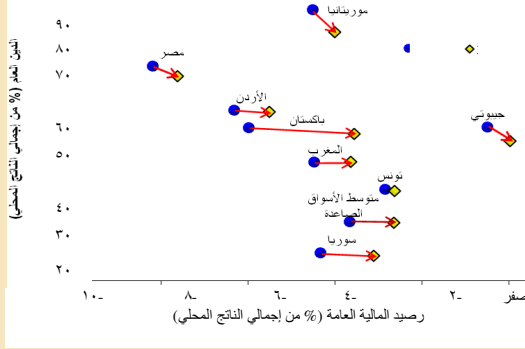
جوناس.

## العمل جارٍ لضبط أوضاع المالية العامة

الشكل البياني ٢-٤:

تقليص العجز المالي

(رصيد المالية العامة الكلي وحجم الدين العام، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

• في مصر، تسأنف الحكومة استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط بعد عامين من التنشيط المالي. فتم تعزيز الجهود لفرص الامتثال الضريبي، ورفع ضرائب المبيعات على بعض البنود، وترشيد الدعم على الغذاء والطاقة، بغية تخفيض عجز الموازنة بنسبة ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (من يوليو إلى يونيو) والوصول به إلى حوالي ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

• وفي الأردن، تم تطبيق مزيج من الإجراءات يشمل إلغاء الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة ووقف التعيينات في جهاز الخدمة المدنية (باستثناء قطاعي الصحة والتعليم) وتخفيض الدعم والحد من الإنفاق على السلع والخدمات، لخفض العجز الكلي بنسبة ١% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١.

مع ازدياد قوة النمو الاقتصادي، تستأنف حكومات المنطقة جهودها الرامية إلى تقوية الموارد العامة، فيما يعد إجراء ملائما للمرحلة الراهنة. ورغم أن مستويات الدين العام في معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط أعلى من المستويات المتوسطة في الأسواق الصاعدة (انظر الشكل البياني ٢-٤)، فإن التحسن الذي تحقق في أوضاع المالية العامة خلال السنوات السابقة على الأزمة المالية العالمية أتاح لها فرصة اتخاذ إجراءات تنشيطية استطاعت من خلالها الحد من تداعيات الأزمة عليها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبعد استئناف النمو بمعدلات مرتفعة وعودة الإيرادات إلى الارتفاع من جديد في معظم البلدان المستوردة للنفط، تعتزم هذه البلدان استئناف جهودها الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة. ونتيجة لذلك، يُتوقع انخفاض العجز الحكومي في جميع البلدان، عدا أفغانستان ولبنان، في عام ٢٠١١.

ويمثل تخفيض النفقات أهم أهداف الخطط الموضوعية لضبط أوضاع المالية العامة. وبينما تشمل هذه الخطط تدابير أخرى مثل تطبيق ضريبة على القيمة المضافة في سوريا وتطوير الإدارة الضريبية في عدة بلدان أخرى، تركز جهود الضبط المالي في الأساس على تخفيض الدعم والمصروفات الجارية الأخرى (انظر الجدول ٢-١). ومن المفترض أن يساهم هذا التركيز على إدخال تحسينات إدارية والحد من عدم الكفاءة في تقليل الأثر السلبي على الطلب الكلي في الأجل القريب وتعزيز النمو في المستقبل. غير أن الارتفاع الحاد في أسعار القمح العالمية يمكن أن يلغي أثر تخفيضات الإنفاق رغم الجهود المبذولة لتخفيض الدعم، إذا عمدت الحكومات إلى الحد من انتقال هذا الارتفاع إلى المستهلكين المحليين.



وإعادة التأهيل والبناء، مما يحتم مراجعة العجز المستهدف.

• وفي سوريا، تتطوي موازنة ٢٠١٠ على تشديد معتدل لموقف المالية العامة. وتعتزم السلطات تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومواصلة ضغط المصروفات الجارية وترشيد المصروفات الرأسمالية في عام ٢٠١١.

• وفي تونس، مما سيساعد على تخفيض العجز القائم فرض حد أقصى اسمي على التحويلات والدعم، وزيادة الاعتماد على منهج الإدارة النشطة للديون، وخفض مدفوعات الفائدة، وفرض ضوابط على الأجور، وإجراء عملية الإصلاح المكثفة المرتقبة في نظام معاشات التقاعد.

• وفي موريتانيا، ساعدت زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة وتنفيذ الإصلاحات الإدارية وضغط الإنفاق الاستثنائي على تخفيض العجز المتوقع من لعام ٢٠١٠ إلى ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع تحقيق وفورات إضافية في عام ٢٠١١.

• وفي باكستان، كانت السلطات تعتزم قبل وقوع الفيضانات إجراء ضبط مالي كبير يركز على الدعم والمصروفات الجارية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١١، وذلك لتحقيق وفورات يبلغ مجموعها ٢% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. غير أن الفيضانات استلزمت توجيه مصروفات ضخمة لعمليات الإنقاذ والإغاثة

## الجدول ٢-١

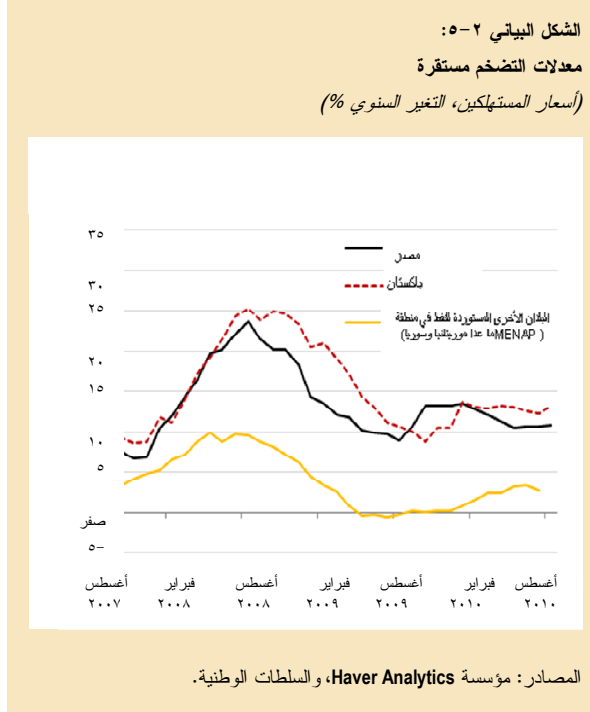
### تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المخططة لعام ٢٠١١

(% من إجمالي الناتج المحلي)

التأثير الكلي	تخفيض المصروفات			زيادة الإيرادات			ضريبة القيمة المضافة	مصر
	مصرفات رأسمالية	مصرفات جارية أخرى	الدعم	الأجور	إدارة الإيرادات	ضرائب الدخل		
٠,٥			٠,٣		٠,١	٠,١		الأردن
٠,٩		٠,٢	٠,٤	٠,١			٠,٢	باكستان
٢,٠	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,١-		٠,١-	٠,١	سوريا
٢,٠					٠,٢		١,٨	تونس
٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٢					

ملحوظة: وفقا لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، ولا تعكس بالضرورة الارتفاع الحاد في أسعار القمح العالمية مؤخرا.

بزيادة سعر الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس في أغسطس ثم في سبتمبر لكبح الضغوط التضخمية.



## السياسة النقدية يمكن أن تحتفظ بطابعها التيسيري

لا يشكل التضخم مصدرا للقلق في المنطقة، عدا في مصر وباكستان (الشكل البياني ٢-٥ والإطار ٢-٢). فنظرا لاستقرار معدلات التضخم نسبيا، تستطيع معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط أن تحافظ على موقف سياستها النقدية الحالي دون عناء. وقد ظلت أسعار الفائدة الأساسية ثابتة بالفعل في معظم هذه البلدان بعد تخفيضها في عام ٢٠٠٩ وأوائل ٢٠١٠، ومن ثم لم تطرأ أي تغيرات على الفروق بينها وبين أسعار الاقتصادات المتقدمة. واستمر لبنان في إجراء تخفيضات تدريجية على سعر الفائدة الأساسي حتى شهر يونيو، وذلك لأسباب تتضمن إبطاء معدل تراكم الاحتياطيات، لكنه توقف منذ ذلك الوقت لكي يسمح بانتقال أثر التخفيضات السابقة بالكامل قبل اتخاذ قرارات أخرى تتعلق بسعر الفائدة. وفي تحرك في الاتجاه الآخر، قامت باكستان

## الإطار ٢-٢: ما السبب وراء ارتفاع معدل التضخم في مصر وباكستان؟

شهدت مصر وباكستان طوال عدة أعوام ماضية معدلات تضخم أعلى بكثير من بلدان MENAP الأخرى المستوردة للنفط بسبب اختلاف السياسات بين بلدان المنطقة. ففي باكستان، يؤدي الإقراض الحكومي الممول من البنك المركزي إلى تكوين سيولة زائدة تؤثر على الأسعار بالارتفاع. وإضافة إلى ذلك، تأثر التضخم الكلي بالارتفاعات في الأسعار المدعومة الموجهة للسلع الأساسية (القمح بالتحديد). وفي مصر، يعود ارتفاع التضخم في جانب كبير منه إلى الزيادة الحادة في أسعار بعض المواد الغذائية وجهود الحكومة لترشيد الدعم على السلع الاستهلاكية - وهو إجراء يستحق الترحيب. ونظرا لعدم وجود ركيزة اسمية واضحة، أدت هذه الارتفاعات السعرية إلى رفع معدلات التضخم المتوقعة كما ساهمت في إعطاء دفعة للزخم التضخمي.

وبوجه عام، تبدو الضغوط التضخمية أكثر حدة في باكستان. وقد أدت الفيضانات إلى تفاقم الضغوط السعرية بالفعل في الوقت الذي رفع فيه البنك المركزي مؤخرا سعر فائدته الأساسي. وفي مصر، رغم أن الزيادات السعرية في فئات المنتجات لم تشمل جميع البنود، فإن الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة قد تولد ضغوطا على الإنفاق تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل التضخم.

المؤلفون ماريا ألبينو-فار، وأودو كوك، وكينجي مورياما.

الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة، ولكن تأثرهما كان أقل بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية التي تحرر بها الاحتياطيات بسبب اتجاه معظم معاملتهما التجارية إلى أوروبا. أما بالنسبة لمصر حيث تزامنت معدلات التضخم المرتفعة نسبيا مع ارتفاع أسعار الصرف الاسمية، فإن ما نتج عن ذلك من ارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يشير إلى ازدياد صعوبة مركزها التنافسي.

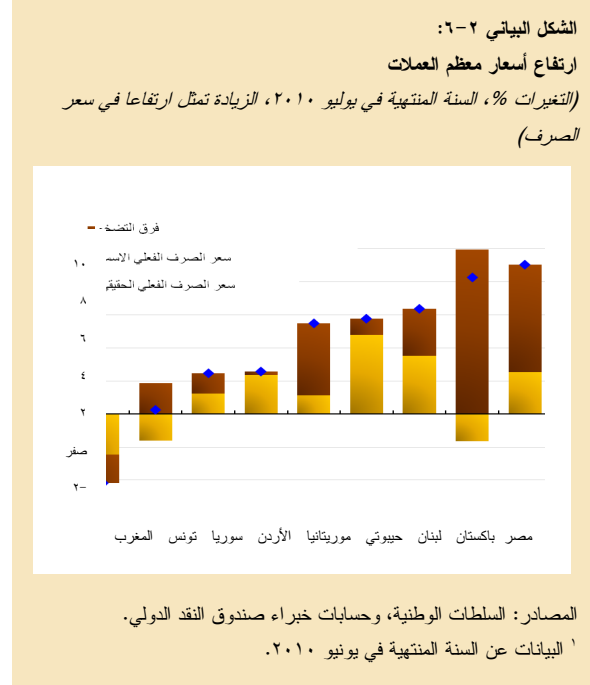
ورغم أن أسعار الفائدة المنخفضة سوف تساعد على تعزيز النمو في المنطقة، فإن ارتفاعات أسعار الصرف الحقيقية التي طرأت مؤخرا تشكل عاملا مثبطا له. فقد شهدت البلدان التي يغلب على عملاتها التحرك تبعا لحركة الدولار الأمريكي ارتفاعا في أسعار صرفها الفعلية الاسمية على مدار العام الماضي تمثيا مع ارتفاع الدولار (انظر الشكل البياني ٢-٦). أما في المغرب وتونس، فالعملة أكثر ارتباطا باليورو على خلاف البلدان

بوجه عام، وهناك فرصة كبيرة لتسريع النمو مع زيادة تجاوب سوق العمل في نفس الوقت.

### تأخر مسيرة النمو في المنطقة عن الأسواق الصاعدة الأخرى

وكان نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في المنطقة أقل كثيرا في العقدين الماضيين مقارنة بنصيب الفرد في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٢-٧). وتختلف الصورة باختلاف بلدان المنطقة، حيث كان الأداء الاقتصادي جيدا على وجه الخصوص في لبنان (بعد خروجه من الحرب الأهلية التي استمرت من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠) وتونس مقارنة بالبلدان الأخرى. غير أن ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بواقع ٥٥% منذ عام ١٩٩٠ في بلدان MENAP المستوردة للنفط كمجموعة يقل بنسبة الثلث عن الارتفاع المسجل في البلدان الصاعدة والنامية ككل ويقل كثيرا عن الارتفاع المسجل في آسيا الصاعدة والذي تجاوز ٢٠٠%. ويعكس نمو إجمالي الناتج المحلي المتواضع نسبيا في المنطقة ضعف أدائها التجاري، حيث كان نصيب الفرد من نمو الصادرات في جميع بلدان المنطقة المستوردة للنفط أقل من المتوسط المسجل في الأسواق الصاعدة منذ عام ١٩٩٠. وكان القصور أكثر حدة في صادرات السلع منه في الصادرات الخدمية، وإن كان التأخر النسبي قائم في الحالتين.

وقد اتسعت بمرور الوقت أيضا فجوة نمو الدخل بين بلدان المنطقة والأسواق الصاعدة الأخرى. ففي الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، ارتفعت معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان المنطقة، حتى وصل متوسطها إلى ٣% سنويا مقابل ٢,٣% في تسعينات القرن الماضي. غير أن الأسواق الصاعدة



### النمو الحالي غير كافٍ لمعالجة مشكلة البطالة

بالنظر إلى الفترة المقبلة، يتمثل التحدي الأكبر في زيادة النمو لتوفير الوظائف اللازمة للسكان في سن العمل الذين تتزايد أعدادهم بمعدلات أسرع من المشاهد في جميع المناطق الأخرى تقريبا وحيث أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. وهناك تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تنتطوي عليها البطالة المرتفعة، التي بلغ معدلها المتوسط ١١% في عام ٢٠٠٨، وهي لا تزال من الشواغل الأساسية على مستوى السياسات (راجع الإطار ٢-٣). ولكي يتسنى استيعاب العمالة العاطلة بالإضافة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال العقد القادم، وبافتراض ثبات النسبة بين الوظائف الجديدة والنمو الاقتصادي، يتعين الوصول بمعدل النمو السنوي إلى ٦,٥% - أي أعلى من معدل العقد الماضي بنقطتين مؤبنتين. ورغم أن ذلك قد يكون أمرا بعيد المنال، فإن كثيرا من المعوقة للطلب على العمالة تتسبب أيضا في إضعاف النمو الاقتصادي

وسهولة ممارسة الأعمال، ومستوى التعليم، بينما يرتبط ارتباطا سلبا بالاستهلاك الحكومي ومستويات الدخل المبدئية. وعلى ذلك فإن انخفاض مستوى الدخل المتوسط في بلدان MENAP المستوردة للنفط في تسعينات القرن الماضي، مقارنة بآسيا الصاعدة، لا بد أن يكون قد ساهم في ارتفاع معدلات النمو في هذه البلدان. غير أن بلدان MENAP المستوردة للنفط كانت أقل من المستوى المتوسط في آسيا الصاعدة بالنسبة لكل محرك من محركات النمو الأخرى.

### تعزيز التنافسية عامل أساسي لزيادة النمو

رغم تحسن الأوضاع في الآونة الأخيرة، فإن بلدان MENAP المستوردة للنفط لا تزال تحتاج إلى تعزيز قدراتها التنافسية. فهذه المنطقة – التي تتسم على وجه العموم بالقواعد التنظيمية الشاقة والمؤسسات الضعيفة والقطاع العام المسيطر – يتعين أن تقوم بالكثير لاكتساب قدرة تنافسية أكبر مقارنة بالاقتصادات الأخرى الأكثر ديناميكية. ومما سيساعد في دعم قدرتها التنافسية انتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة – لاسيما ضبط أوضاع المالية العامة – لكن المنطقة ينبغي أن تعمل أيضا على مضاعفة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار.

وتشير التصنيفات الدولية إلى مجالات محددة تتطلب التحسين. فعلى الرغم من أن بلدان المنطقة قد حققت تقدما ملحوظا صوب تعزيز بيئة الأعمال وفقا لترتيب التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال على مستوى العالم، فلا يوجد بلد تمكن من بلوغ مستوى مقارب لمتوسط الأسواق الصاعدة سوى تونس والأردن. ويشير تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

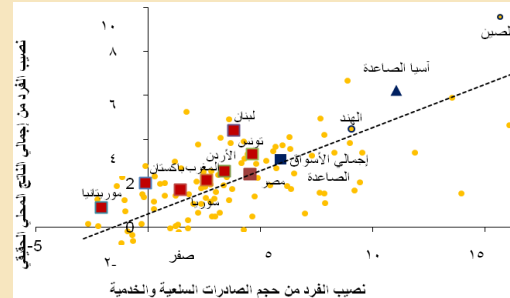
شهدت خلال نفس الفترة ارتفاعا حادا في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من حوالي ٣,٥% تقريبا إلى ٥% تقريبا، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأسواق الصاعدة وبلدان MENAP المستوردة للنفط. وإضافة إلى ذلك، نشأت فجوة جديدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بين بلدان المنطقة المستوردة للنفط والأسواق الصاعدة في كل المناطق الأخرى عدا نصف الكرة الغربي، بعد أن كانت فجوة نصيب الفرد من نمو الدخل تقاس في الأساس مقارنة بالبلدان الآسيوية سريعة النمو في تسعينات القرن الماضي.

وبتحليل محددات النمو، يتضح أن زيادة الاندماج مع الأسواق الدولية يمكن أن يقدم دفعة كبيرة للدخل. وتشير الأدلة بالفعل إلى أن الوصول بالانفتاح في المنطقة إلى المستوى المقابل في آسيا الصاعدة يمكن أن يحقق زيادة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي بمقدار نقطة مئوية كاملة تقريبا (الشكل البياني ٢-٨). فالنمو يرتبط النمو ارتباطا موجبا بالانفتاح التجاري

الشكل البياني ٢-٧:

تأخر نمو الناتج والصادرات

(متوسط التغيير السنوي %، ١٩٩٠-٢٠٠٩)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ملحوظة: تتألف آسيا الصاعدة من الصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، وتايلاند، وفيت نام.

(الإطار ٢-٤). ومع تحول النمو العالمي نحو الأسواق الصاعدة بمرور الوقت، ونظرا لروابط المنطقة الوثيقة مع أوروبا، فقد حققت استفادة طفيفة نسبيا من النمو المرتفع الذي حققته قاطرات النمو القوية في آسيا وأمريكا اللاتينية، علما بأن مجموعة "بريك" (البرازيل وروسيا والهند والصين) تساهم الآن بحوالي نصف نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ولكنها لا تساهم إلا بنسبة ٩% تقريبا في مجموع صادرات بلدان MENAP المستوردة للنفط.

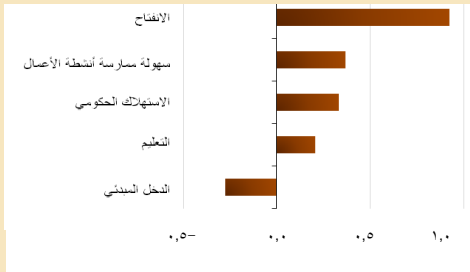
إلى أن ترتيب المنطقة من حيث كفاءة سوق العمل منخفض للغاية. ووفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، تتركز المشكلات التي تعوق ممارسة الأعمال في إنفاذ العقود وبدء المشروعات واستخراج تراخيص البناء (الشكل البياني ٢-٩).

وفيما يتعلق بالتجارة، قامت معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بترشيد التعريفات الجمركية وخفضها خلال العقدين الماضيين، وكان ذلك غالبا في إطار اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد أحرزت مصر وسوريا على وجه الخصوص تقدما سريعا في هذا المجال في السنوات الأخيرة. وفي العديد من البلدان، جاءت هذه الإجراءات مصحوبة بخصخصة القطاعات الرئيسية، وقد أدى ذلك، بجانب تيسير الحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، إلى ارتفاع حجم الصادرات، كما ساهم إلى حد كبير في تحسين النتائج الاقتصادية خلال العقد الماضي. غير أن التعريفات الجمركية المطبقة في البلدان المستوردة للنفط لا تزال مرتفعة، حيث تجاوز متوسطها ١٢% في عام ٢٠٠٩. كما تشغل عدة بلدان في المنطقة المراتب الدنيا من بين ١٣٩ بلدا أجري عليها مسح خاص لقياس القيود الكلية المفروضة على التجارة (انظر الشكل ٢-١٠).

#### الشكل البياني ٢-٨

##### توضيح لفروق النمو

(تقديرات للمساهمة في قصور متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان MENAP المستوردة للنفط مقارنة بآسيا الصاعدة، ١٩٩٠-٢٠٠٨)



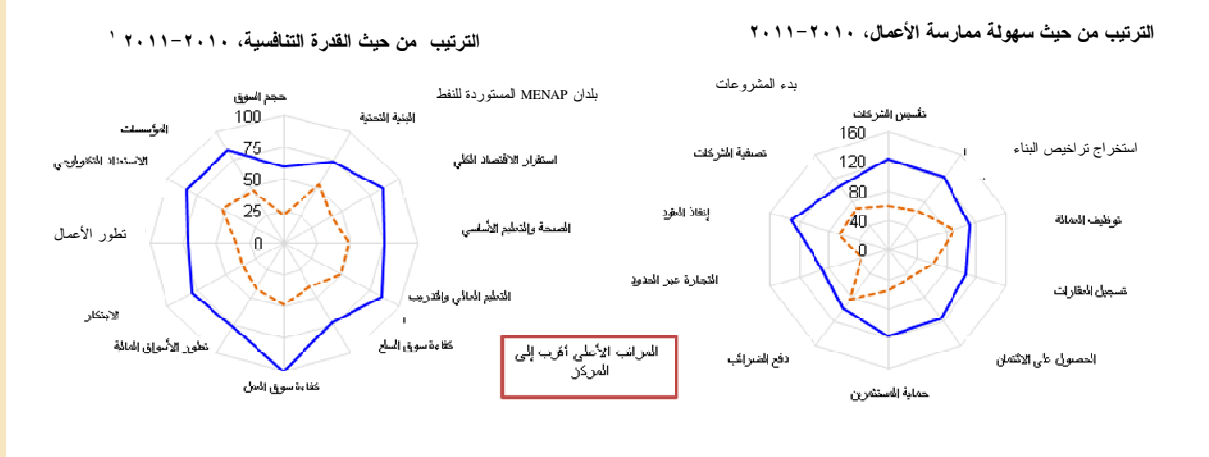
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ ومؤشرات التنمية العالمية؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُقاس الإنفتاح على أساس نسبة الواردات والصادرات الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي، ويُقاس سهولة ممارسة الأعمال وفقاً لترتيب الصادر عن البنك الدولي، ويساوي الاستهلاك الحكومي نسبة الاستهلاك الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، ويُقاس مستوى التعليم على أساس معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي مضروباً في تصنيف جودة نظام التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويساوي الدخل المبدئي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوى الشرائية في عام ١٩٩٠.

ويشير تأخر الأداء التجاري في بلدان MENAP المستوردة للنفط إلى حاجة هذه البلدان إلى التكيف مع تغير ديناميكية النمو العالمي. فأغلب أنماط التجارة في المنطقة لا تزال موجهة نحو أوروبا في الأساس، ولم يحدث سوى تغير بسيط نسبياً في مزيج المنتجات

## الشكل البياني ٢-٩:

## مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال



المصادر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٠-٢٠١١؛ والبنك الدولي، ترتيب سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٠. الاقتصادات مُرتبة من ١ إلى ١٣٩، والمرتبة الأولى هي الأفضل. وبلدان MENAP المستوردة للنفط ممثلة بمتوسط بسيط لمصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمملكة المغربية، وباكستان، وسوريا، وتونس. الاقتصادات مرتبة من ١ إلى ١٨٣، والمرتبة الأولى هي الأفضل. وبلدان MENAP المستوردة للنفط ممثلة بمتوسط بسيط لأفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

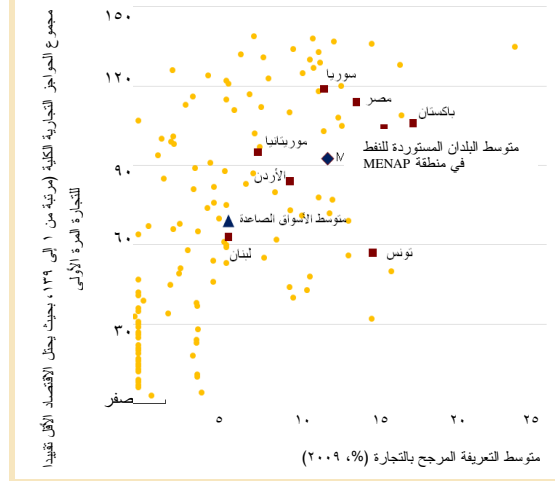
المنتجات الآسيوية منخفضة التكلفة - باستثناء مبيعات المواد الخام - ولا سيما في المجالات الأساسية التقليدية مثل المنسوجات وغيرها من المصنوعات الأساسية الأخرى. فضلا على ذلك، لم يعد قرب الأسواق الأوروبية يشكل أهمية كبيرة في ظل انخفاض تكلفة النقل. لذلك تحتاج بلدان المنطقة إلى استهداف قطاعات سوقية جديدة وطرح منتجات أكثر تطورا.

وسوف يستلزم تحسين النتائج الاقتصادية اتباع أنماط تجارية جديدة. ويستفيد مصدرو المواد الخام بالفعل - مثل موريتانيا (خام الحديد)، والمغرب والأردن (الفوسفات) - من ارتفاع الطلب في الصين والهند. ومن المثير للاهتمام أن نصيب الصين من إجمالي صادرات موريتانيا أصبح يتجاوز ٤٠%، بينما لم يكن يتجاوز ٥% قبل عام ٢٠٠٤. غير أن بلدان MENAP المستوردة للنفط غالبا ما تواجه صعوبة في منافسة

للنفط، فعادة ما يكون العكس هو الصحيح. وبالتالي ثمة إمكانية كبيرة لتطوير العلاقة الاقتصادية بين المجموعتين من مجرد علاقة تركز أساسا على تدفقات العمالة إلى علاقة تجارية واستثمارية موسعة. وإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان المستوردة للنفط زيادة التبادل التجاري فيما بينها والذي لا يتعدى حاليا ١,٧٥% من إجمالي وارداتها، أي أنه أقل من نصيب هذه البلدان في إجمالي واردات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة والذي يبلغ ٢,٥%.

وختاما فإن زيادة التبادل التجاري وفرص العمل تتطلب تعجيل الإصلاحات التي تتيح استفادة أفضل من الأصول التي تتمتع بها المنطقة، ومنها موارد العمالة غير المستغلة بالكامل وموقع المنطقة بين أوروبا وآسيا. ويمكن أن يساعد توثيق الروابط التجارية والتعاونية مع الأسواق الصاعدة الأخرى على إعطاء دفعة للنمو، وإن كان سيتطلب تعزيز التنافسية في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تعالج بلدان المنطقة أوجه القصور في قطاع التعليم، وتزيد من مرونة أسواق العمل، وتحقق مزيدا من التقدم في إزالة المعوقات أمام التجارة.

الشكل البياني ٢-١٠:  
القيود التجارية



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التنافسية العالمية لعام ٢٠١٠-٢٠١١.

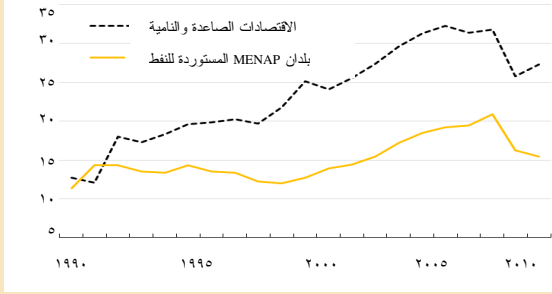
كذلك تعتبر التجارة البينية في المنطقة من المجالات الواعدة. فلا يزال حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة محدودا نسبيا رغم ما سجله من زيادة مطردة. وفي منطقة MENAP، تتمتع البلدان المستوردة للنفط بوفرة العمالة المتاحة، لكن النقص غالبا ما يتركز في رؤوس الأموال. أما في البلدان المصدرة



## الإطار ٢-٣

## أنماط التبادل التجاري ومحدداته في بلدان MENAP المستوردة للنفط

الشكل البياني ١:

صادرات السلع  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

لم تعتمد بلدان MENAP المستوردة للنفط اعتمادا كبيرا على التجارة كمحرك للنمو بقدر ما اعتمدت عليها الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى. فحجم صادراتها السلعية يبلغ حاليا ١٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بأكثر من ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الصاعدة والنامية ككل (الشكل البياني ١). كذلك ظل مزيج الصادرات ووجهتها ثابتين نسبيا في البلدان المستوردة للنفط ولم تزد أحجامها بنفس قدر الزيادة في الأسواق الصاعدة الأخرى.

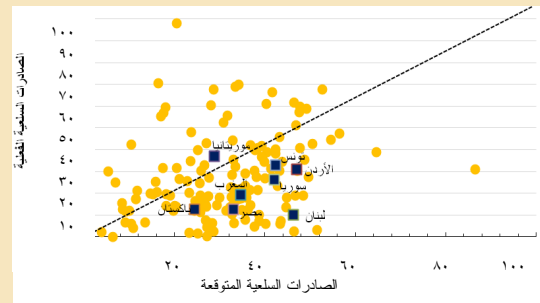
ونظرا للقرب الجغرافي بين هذه البلدان والأسواق الكبرى، فبإمكانها زيادة صادراتها بنسبة ٥٠% عن المستوى الحالي. وتشكل المسافة واحدا من أهم محددات التبادل التجاري، حيث

تميل البلدان إلى زيادة صادراتها إلى البلدان المجاورة، لا سيما البلدان التي تشترك معها في الحدود. ورغم ذلك، نجد أن بلدان MENAP المستوردة للنفط تقتصر على معاملات تجارية محدودة مع جيرانها المباشرين، كما أن حجم صادراتها الكلي أقل بكثير من طاقتها التصديرية (الشكل البياني ٢).

الشكل البياني ٢:

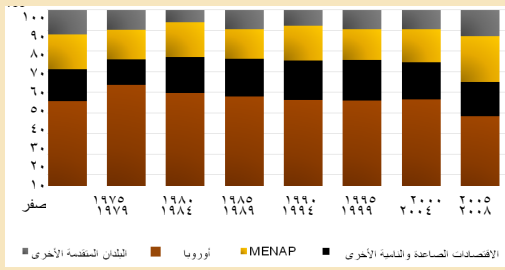
صادرات السلع الفعلية والمتوقعة

( % من إجمالي الناتج المحلي، متوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٨ )



المصادر: الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (COMTRADE)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التجارة المتوقعة محسوبة على أساس الموقع الجغرافي والسكان فقط.

الشكل البياني ٣:

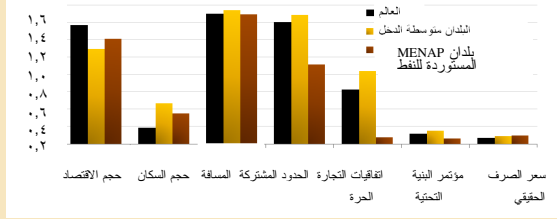
بلدان MENAP المستوردة للنفط: وجهة الصادرات السلعية  
(% من مجموع الصادرات)

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة.

الشكل البياني ٥-١:

## محددات التجارة

(مرونة الصادرات تجاه المحددات، ١٩٩٠-٢٠٠٨)

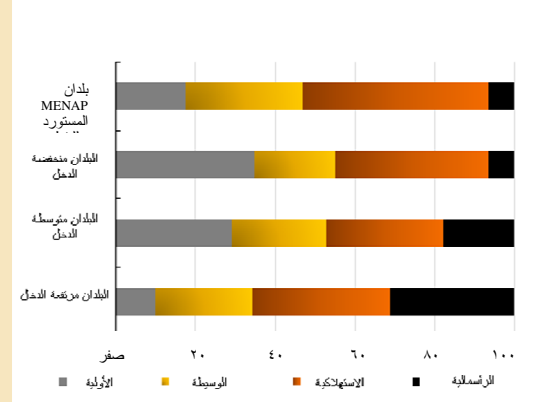


المصادر: الأمم المتحدة، قاعد بيانات تجارة السلع الأساسية (COMTRADE)؛ ومؤشرات التنمية العالمية؛ وموقع World Trade Law.Net؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المعاملات تمثل النسبة المئوية المقدرة لتغير الصادرات الثنائية نتيجة ارتفاع العامل المحدد بنسبة ١%، إلا في حالة الحدود المشتركة واتفاقيات التجارة الحرة حيث يمثل المعامل النسبة المئوية للزيادة في التجارة نتيجة وجود هذه الحدود والاتفاقيات.

الشكل البياني ٤-١:

## تكوين الصادرات السلعية



المصادر: الأمم المتحدة، قاعد بيانات تجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

كذلك نجد أن أنماط التصدير في البلدان المستوردة للنفط لم تتغير كثيرا لمواكبة التغيرات التي طرأت على ديناميكية النمو العالمي. فلم يحدث تغير كبير في وجهة الصادرات بشكل عام طوال عدة عقود ماضية رغم تزايد أهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية التي ارتفع نصيبها من الواردات العالمية بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٣٥% تقريبا. وقد وجهت البلدان المستوردة للنفط معظم صادراتها نحو البلدان الأوروبية بسبب القرب الجغرافي والصلات التاريخية الوثيقة معها، حيث تراوح متوسط نصيب أوروبا بين ٥٠ و ٦٠% من مجموع صادرات هذه البلدان منذ سبعينات القرن الماضي (الشكل البياني ٣)، بينما وصل نصيب كل من الاقتصادات المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة) وبلدان MENAP الأخرى (وخاصة دول الخليج) إلى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠% من مجموع الصادرات. ورغم ارتفاع نصيب الاقتصادات الصاعدة الأخرى إلى حد ما خلال السنوات الأخيرة، فهو لا يزال يمثل ١٠% فقط من مجموع الصادرات.

وفي الوقت نفسه، لم تحرز البلدان المستوردة للنفط سوى تقدم بسيط في التحول إلى تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى. ويتركز أغلب صادرات هذه المجموعة في السلع الوسيطة والاستهلاكية (الشكل البياني ٤)، حيث بلغ نصيب السلع الرأسمالية الأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية وذات القيمة المضافة الأعلى ٦% فقط من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٨. ورغم الزيادة الطفيفة في مساهمة السلع الرأسمالية في مجموع الصادرات منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، فهي لا تزال دون المتوسط في البلدان منخفضة الدخل.

ويتضح من تحليل محددات التجارة أن المنطقة يمكن أن تحقق استفادة أكبر من اتفاقيات التجارة الحرة والبنية التحتية الحالية، وكذلك من التبادل التجاري مع البلدان المجاورة (الشكل البياني ٥). وبالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة على التجارة، مثل أسعار الصرف الحقيقية وحجم البلدان، فإن تأثيرها في المنطقة لا يختلف عن بقية بلدان العالم.

## المرفق ٢-١: ١٨ مليون وظيفة مطلوبة: تعزيز النمو وزيادة تجاوب أسواق العمل

وقد أدت مستويات البطالة المرتفعة في بلدان MENA الستة إلى زيادة الهجرة الخارجية، حيث تشير التقديرات إلى أن مجموع العمالة المهاجرة يصل إلى ١٥% تقريبا من مجموع القوى العاملة الموجودة فيها. ونظرا لزيادة الضغوط التنافسية من الأسواق الصاعدة الأخرى وتراجع احتمالات استمرار الهجرة إلى الخارج بأعداد كبيرة على أثر الارتفاع الحاد في معدلات البطالة لدى الاقتصادات المتقدمة، أصبحت المنطقة أقل قدرة على تحمل الوضع الراهن.

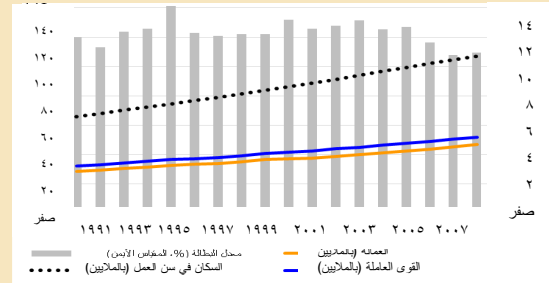
ولاستيعاب العمالة العاطلة والداخلين الجدد إلى سوق العمل، يتعين بلدان MENA الستة إضافة نحو ١٨,٥ مليون فرصة عمل على أساس التفرغ خلال العشر سنوات القادمة – وإن كانت نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل سوف تظل أقل من النسبة المقابلة في أي منطقة أخرى. أما إذا ظلت معدلات نمو الناتج والعلاقة بين النمو والعمالة دون تغيير عما كانت عليه في العقد المنتهي في عام ٢٠٠٨، فلن يتجاوز عدد الوظائف الجديدة ١١ مليون وظيفة.

وللوصول إلى عدد الوظائف المستهدف يتعين الجمع بين زيادة النمو الاقتصادي على أساس دائم وإجراء إصلاحات حتى يصبح سوق العمل أكثر تجاوبا. فنظرا لاستمرار البطالة المرتفعة لفترة طويلة، يمكن القول بأنها مشكلة هيكلية ولن يتيسر حلها عن طريق زيادة دورية في الناتج. فضلا على ذلك، فإن تركيز البطالة بين الشباب (الشكل البياني ٢) والمتعلمين يشير إلى أن الحل يجب أن يتضمن مزيدا من المرونة في سوق العمل وإصلاح قطاع التعليم. ومما يثير الدهشة أن معدلات البطالة في المنطقة يغلب عليها الارتفاع مع زيادة

تمثل مواجهة ارتفاع البطالة أحد التحديات القائمة منذ فترة طويلة ولكنها تزداد إلحاحا في بلدان MENAP المستوردة للنفط. فقد وصل متوسط معدلات البطالة في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس (يشار إليها فيما بعد باسم بلدان MENA الستة) إلى ١٢% تقريبا خلال العقدين الماضيين (الشكل البياني ١). وتتطوي هذه المستويات المرتفعة على تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وكما أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي في حديثه عن ارتفاع معدلات البطالة حول العالم “يجب ألا نستهن بالاحتمالات الجسيمة التي تواجهها: جيل ضائع بعيد عن سوق العمل، مع خسارة مطردة في المهارات ودوافع العمل.”<sup>١</sup>

الشكل البياني ١

بلدان MENA الستة: العوامل الديمغرافية والبطالة



المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية.

المؤلفون ياسر بديع وأنجالي غارغ.

<sup>١</sup> راجع الكلمة الافتتاحية التي ألقاها المدير العام لصندوق النقد الدولي في ١٣ سبتمبر خلال المؤتمر المشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي الذي عُقد تحت عنوان “تحديات النمو والعمالة والتجانس الاجتماعي”، والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

[www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10339.htm](http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10339.htm)

ينضم إلى القوى العاملة في العقد القادم ١٠ ملايين نسمة مقارنة بعدد ١٣,٥ مليون نسمة في العقد السابق. وهكذا فسوف يستمر ارتفاع الضغوط الديمغرافية في المنطقة.

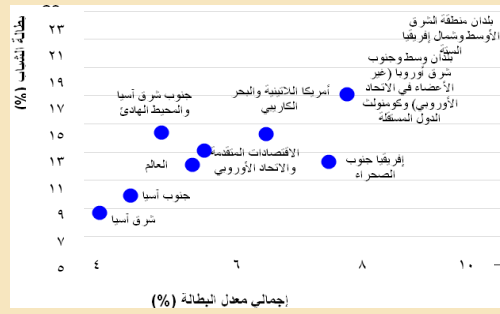
عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل: قطعت بلدان MENA الستة خطوات هائلة نحو توفير التعليم للسكان. وتتراوح معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي فيها بين ٨٨% في لبنان ومصر و ٩٨% في تونس، كما تجاوز معدل الالتحاق بالتعليم بعد الجامعي ٢٥% في مصر والأردن ولبنان وتونس. غير أن أصحاب الأعمال الحرة عادة ما يشيرون إلى نقص المهارات الملائمة باعتباره من القيود المهمة أمام تعيين عاطلين (الشكل البياني ٣)، كما أن معدلات البطالة تصل إلى مستوياتها بين الحاصلين على أعلى المؤهلات العلمية. وتشير هذه الحقائق مجتمعة إلى أن نظم التعليم في المنطقة لا تستطيع تخريج كوادر بالمهارات المطلوبة.

جمود أسواق العمل: وفقا لما ورد في العدد الأخير من "تقرير التنافسية العالمية"، تعتبر اللوائح المنظمة لإجراءات التعيين والفصل من الخدمة في معظم بلدان MENA الستة أكثر تشددا من المتوسط في كل البلدان الصاعدة والنامية الأخرى. فضلا على ذلك، تشير البيانات المستمدة من استقصاءات مؤسسات الأعمال إلى أن نسبة الشركات التي تشير إلى لوائح العمل باعتبارها قيودا أساسيا يعوق أعمالهم التجارية هي النسبة الأعلى على مستوى العالم في بلدان MENA الستة (الشكل البياني ٤). ويحد هذا الجمود من إمكانية إنشاء وظائف جديدة لما يسببه من إثراء الشركات عن زيادة عدد العاملين مع تحسن المناخ الاقتصادي.

الالتحاق بالتعليم، حيث تتعدى البطالة ١٥% بين خريجي الجامعات في مصر والأردن وتونس. كذلك وصلت نسبة الشباب من مجموع المتعطلين عن العمل أكثر من ٤٠% في مصر ولبنان وسوريا وتونس، وهي نسبة أعلى بكثير من المسجل في أنحاء العالم الأخرى.

الشكل البياني ٢:

### معدلات البطالة الإجمالية والبطالة بين الشباب حسب المنطقة<sup>١,٢</sup> (٢٠٠٨)



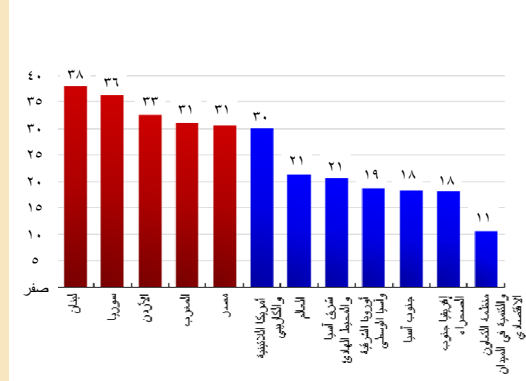
المصادر: السلطات الوطنية؛ صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد العالمي"؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية.  
<sup>١</sup> حساب معدل البطالة في المغرب يستند إلى البيانات المستمدة من مسح القوى العاملة في المناطق الحضرية.  
<sup>٢</sup> تقديرات بطالة الشباب في بلدان MENA الستة لا تشمل الأردن.  
<sup>٣</sup> أو آخر سنة تتوفر بيانات عنها.

### ما السبب وراء ارتفاع البطالة المزمن؟

التحول الديمغرافي: زادت القوى العاملة في بلدان MENA الستة خلال العقد الماضي حتى أصبح متوسط نموها السنوي ٢,٧%، فتجاوزت بذلك المعدلات المسجلة في جميع مناطق العالم باستثناء إفريقيا. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو القوى العاملة في المنطقة بالتدريج خلال العقد القادم، ولكنه سيظل أسرع من المعدلات المقابلة في معظم المناطق الأخرى. ولا يزال عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بمثابة تحدٍ جسيم – حيث يُتوقع أن

الشكل البياني ٣:

الشركات التي تعتبر المستوى المهاري للعمالة من أكبر المعوقات  
(أحدث البيانات، %)



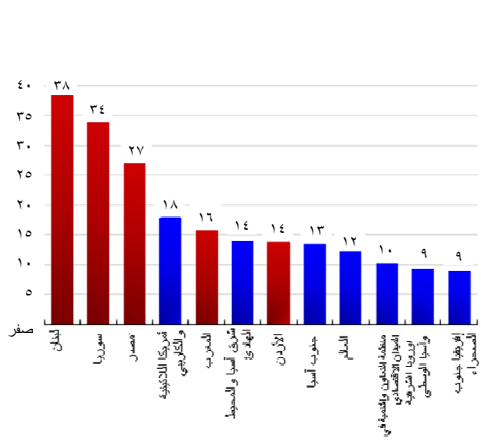
المصدر: البنك الدولي، نتائج استقصاء مؤسسات الأعمال.

ضخامة حجم القطاع العام: ظل القطاع العام مصدرا بالغ الأهمية للحصول على فرص العمل في بلدان MENA السنة. فمع بداية القرن الحالي، بلغ نصيب القطاع العام من مجموع الوظائف الثلث تقريبا في سوريا، و ٢٢% في تونس، و ٣٥% تقريبا في الأردن ومصر. بل إن نصيبه يشكل نسبة أعلى من مجموع الوظائف غير الزراعية – حيث يصل إلى ٤٢% في الأردن و ٧٠% في مصر. وأدى اضطلاع القطاع العام بهذا الدور المسيطر كجهة لتوظيف العمالة إلى تشويه نواتج سوق العمل وتحول الموارد عن القطاع الخاص الذي يمكن أن يكون أكثر ديناميكية من القطاع العام. وعادة ما تتسبب ممارسات التوظيف الحكومي في تضخيم توقعات الأجور وتفضيل حاملي الشهادات على أصحاب المهارات الحقيقية، مما أثر على خيارات الدراسة ومن ثم ساهم في إيجاد فجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل.

ارتفاع أجور القبول: نظرا لما يوفره القطاع العام من مزايا أفضل من حيث الأمن الوظيفي، والأجور الأعلى،

الشكل البياني ٤:

الشركات التي تعتبر قوانين العمل من المعوقات الرئيسية  
(أحدث البيانات، %)



المصدر: البنك الدولي، نتائج استقصاء مؤسسات الأعمال.

والمزايا السخية الأخرى بخلاف الأجور، حدث تضخم في توقعات الأجور بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ففي مصر وتونس، تزيد أجور القطاع العام بالفعل على أجور القطاع الخاص بنسبة ٤٨% و ٣٦% على الترتيب. ومع الدعم الأسري للعاطلين عن العمل والتحويلات التي تصل إليه من الأقارب المغتربين، أصبح الداخلون الجدد إلى سوق العمل أكثر قدرة على احتمال فترات البطالة الطويلة – توخيا لفرص عمل تحقق عائدا أكبر في القطاع العام. وتتسق تحويلات المغتربين في هذا السياق مع الارتباط الموجب بينها وبين معدلات البطالة في بلدان MENA السنة.

## ما الذي يمكن لصناع السياسات القيام به؟

التقدم في تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المحلية. فالإصلاحات الرامية إلى تهيئة مناخ للأعمال أكثر تشجيعاً على الاستثمار والمنافسة هو عنصر جوهري في إطلاق إمكانات التوظيف المتوافرة في المنطقة.

تخفيض أوجه الجمود في سوق العمل: يمكن أن يصبح القطاع الخاص أكثر استجابة لإشارات سوق العمل إذا أصبحت اللوائح المنظمة لهذه السوق أكثر مرونة وتوافرت شبكات أكثر فعالية للأمان الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إدخال تعديلات على سلم الأجور الحكومي ضمن إطار يستهدف تقييد الأجور بشكل عام، حتى يمكن توثيق الارتباط بين الدخل والإنتاجية.

تضييق الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل: ينبغي أن توجه النظم التعليمية اهتماماً أكبر إلى اعتبارات الجودة، كما ينبغي تعديل المناهج التعليمية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل. ويمكن وضع برامج لتنمية مهارات العمالة العاطلة حالياً مما يزيد من فرصهم في الحصول على عمل. وستكون مشاركة القطاع الخاص في هذه العملية أمراً ضرورياً لتحديد المهارات المطلوبة، كما يمكن إعطاء وزن أكبر للمهارات والتنافس في التعيينات الحكومية ووزن أقل للشهادات الأكاديمية.

تحسين بيئة الأعمال: يمكن لبلدان MENA السنته إعطاء دفعة لنمو الناتج والطلب على العمالة من خلال مزيد من

## مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان

توقعات ٢٠١١	توقعات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	متوسط ٢٠٠٥-٢٠٠٠	
٤,٤	٥,٠	٤,٦	٤,٩	٦,٠	٦,٣	٤,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي، %)							
٦,٨	٨,٩	٢٢,٥	٣,٤	١٤,٢	٨,٢	-	جمهورية أفغانستان
٥,٤	٤,٥	٥,٠	٥,٨	٥,١	٤,٨	٢,٤	جيبوتي
٥,٥	٥,٣	٤,٧	٧,٢	٧,١	٦,٨	٤,٠	مصر
٤,٢	٣,٤	٢,٣	٧,٦	٨,٥	٧,٩	٦,٠	الأردن
٥,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٣	٧,٥	٠,٦	٣,٤	لبنان
٥,١	٤,٧	١,١-	٣,٧	١,٠	١١,٤	٣,٧	موريتانيا
٤,٣	٤,٠	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٧,٨	٤,٤	المغرب
٢,٨	٤,٨	٣,٤	١,٦	٥,٦	٦,١	٤,٩	باكستان
٥,٥	٥,٠	٤,٠	٥,٢	٤,٣	٥,١	٣,٥	سوريا
٤,٨	٣,٨	٣,١	٤,٥	٦,٣	٥,٧	٤,٤	تونس
٧,٧	٩,٣	٨,٨	١٦,١	٧,٠	٧,١	٤,١	تضخم أسعار المستهلكين
(المتوسط السنوي، %)							
٣,٢	٢,٩-	٨,٣-	٣٠,٥	٨,٦	٧,٢	-	جمهورية أفغانستان
٤,٠	٣,٩	١,٧	١٢,٠	٥,٠	٣,٥	٢,٠	جيبوتي
٩,٥	١٠,٩	١١,٧	١٨,٣	٩,٥	٧,٦	٤,٧	مصر
٥,٠	٥,٥	٠,٧-	١٣,٩	٤,٧	٦,٣	٢,١	الأردن
٣,٥	٥,٠	١,٢	١٠,٨	٤,١	٥,٦	٠,٥	لبنان
٥,٢	٦,١	٢,٢	٧,٣	٧,٣	٦,٢	٧,٩	موريتانيا
٢,٢	١,٥	١,٠	٣,٩	٢,٠	٣,٣	١,٥	المغرب
١٠,٢	١٣,٨	١٣,٦	٢٠,٣	٧,٦	٧,٩	٥,٠	باكستان
٥,٠	٥,٠	٢,٨	١٥,٢	٤,٧	١٠,٤	٢,٧	سوريا
٣,٥	٤,٥	٣,٥	٤,٩	٣,٤	٤,١	٢,٧	تونس
٥,١-	٦,٣-	٥,٤-	٥,٧-	٤,٩-	٥,١-	٤,٧-	رصيد مالية الحكومة العامة
(من إجمالي الناتج المحلي)							
١,٣-	٠,٩-	١,٢-	٣,٧-	١,٨-	٢,٩-	-	جمهورية أفغانستان
٠,٠	٠,٥-	٤,٩-	١,٣	٢,٦-	٢,٥-	١,٨-	جيبوتي
٧,٦-	٨,٢-	٧,٠-	٧,٨-	٧,٥-	٩,٢-	٦,٤-	مصر
٥,٥-	٦,٣-	٨,٥-	٥,٤-	٥,٥-	٣,٤-	٣,١-	الأردن
٩,٦-	٨,٧-	٨,١-	٩,٦-	١٠,٨-	١٠,٤-	١٥,٣-	لبنان
٤,٠-	٤,٥-	٥,١-	٦,٥-	١,٦-	٣٥,٨	٦,٦-	موريتانيا <sup>١</sup>
٣,٦-	٤,٥-	٢,١-	١,٥	٠,٣	١,٨-	٥,٢-	المغرب <sup>٢</sup>
٣,٦-	٦,٠-	٥,٢-	٧,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٧-	باكستان
٣,١-	٤,٣-	٥,٤-	٢,٨-	٤,٠-	١,١-	٢,١-	سوريا
٢,٦-	٢,٨-	٢,٦-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٦-	تونس
٣,٦-	٣,٥-	٤,٤-	٤,٧-	٢,٤-	١,٦-	٠,٤-	رصيد الحساب الجاري
(من إجمالي الناتج المحلي)							
٠,٤-	٠,٦	١,٨-	٠,٩-	٠,٩	٤,٩-	-	جمهورية أفغانستان
١٨,٠-	١٤,٣-	١٧,٣-	٢٧,٦-	٢٤,٩-	١٤,٧-	٢,٤-	جيبوتي
١,٦-	٢,٠-	٢,٤-	٠,٥	١,٩	١,٦	١,٦	مصر
٨,٥-	٧,٢-	٥,٠-	٩,٦-	١٦,٩-	١١,٠-	٠,٠	الأردن
١١,٢-	١١,١-	٩,٥-	٩,٣-	٦,٨-	٥,٣-	١٥,٢-	لبنان
٨,٧-	٧,٦-	١٢,٥-	١٥,٧-	١٨,٣-	١,٣-	١٨,٨-	موريتانيا
٤,٩-	٥,٣-	٥,٠-	٥,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,٢	المغرب
٣,١-	٢,٠-	٥,٧-	٨,٥-	٤,٨-	٣,٩-	١,٦	باكستان
٣,٤-	٣,٩-	٤,٥-	٣,٦-	٢,٢-	١,٨-	١,٣-	سوريا
٤,١-	٤,٤-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٤-	١,٨-	٣,٠-	تونس

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يشمل إيرادات النفط المحولة إلى صندوق النفط.<sup>٢</sup> الحكومة المركزية.